روح القضاء وأثرها في نقد القاضي الجرجاني(ت٣٩٢هـ)

الدكتور

سلامه دردير محمد على

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

في كلية اللغة العربية بجرجا

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله – تبارك وتعالى – على سيدنا ونبينا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين ، في كل لمحة ونفس عدد ما وسعه علم الله العظيم (سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم)

وبعد :

يعد كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني من أهم المؤلفات النقدية التي ألفت في القرن الرابع الهجري، كما أنه من خيرة الكتب المنهجية؛ لأن القاضي الجرجاني لم يقصر عمله فيه على دفاعه عن المتنبي، وإنما تعرض فيه لقضايا كثيرة في النقد الأدبي، وهي مجتمعة تبين لنا منهجه التكاملي في التأليف؛ بما تحويه من نظرات نقدية فنية أو تاريخية أو نفسية .[١] وتطرقه لتلك القضايا لم يأت من فراغ؛ فقد جره إليها انقسام نقاد عصره في نظرتهم لأبي الطيب المتنبي؛ فمنهم فريق يناصر الشاعر؛ فيعجب بكل ما يقوله، وفريق آخر يتصيد له الأخطاء ويتغاضى عن حسناته؛ ولهذا يتفق الكثير من الدارسين على أن كتاب الوساطة من أكثر الكتب اعتدالا وأكثرها بعدا عن التعصب للشاعر أو عليه، والعنوان يمثل بحق الدراسة قلبا وقالبا؛ إذ أن المؤلف لم يبخسه حقه، ولم يحاول إنزاله من مكانته اللائقة به بين فحول شعراء العربية عامة والمعاصرين له خاصة، كما أنه لم يدع له العصمة ؛ فأثبت ما وقع فيه من عيوب وهنات، التي شأنه فيها شأن كل الشعراء المحدثين، فالاعتدال والوسطية سمة غالبة على كل ما يصدره

(١) ينظر : النظرية النقدية عند العرب حتى نهاية القرن الرابع الهجري – د / هند حسين طه : ص ٣١٢ – دار الرشيد للنشر – منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق – ١٩٨١م .

القاضي الجرجاني من أحكام بل وتظهر حتى في تعليقاته وتعقيباته على بعض القضايا التي أثارها .[١]

ومن ثم فإن روح القضاء واضحة في كتاب الوساطة، واضحة في المنهج، وواضحة في الأسلوب، روح القضاء هي العدل والحذر والتثبت، روح قريبة النسب إلى الروح العلمية، بل نحن لا نرى بين الروحين فرقا، فهما من معدن واحد، كما أن مظاهرهما واحدة .[٢]

والمطلع على نصوص الوساطة، يرى روح القضاء التي يحاول من خلالها القاضي الجرجاني التوسط بين أبى الطيب وخصومه، كل ذلك بروح مسئولة عن القيمة النقدية تجاه تقويم الشعر. يتبدى ذلك في طريقة معالجة القضية وطرحها، وتدلل عليها لغة القضاء المستخدمة في الكتاب؛ كما سيتضح ذلك من خلال الدراسة .

وقد كان من مظاهر تلك الروح القضائية أن بدا في أسلوب القاضي عبارات دلت على أسلوب أخلاقي رفيع، من خلال الإفصاح عما يراه صوابا، لكن بتواضع وعدم ادعاء؛ الأمر الذي دفع الدكتور محمد مندور إلى الإعجاب بلغته والثناء عليه بقوله : " هذه لغة نادرة المثال عند المؤلفين من قدماء العرب، أين هي مثلا من لغة رجل كالصولي أو قدامة أو ابن الأثير أو غيرهم من المدلين المعجبين المسرفين في الثقة في أنفسهم؟ هذه لغة عالم ثبت متواضع حذر دقيق، لغة جديدة بين النقاد، لغة رجل اتسعت معرفته فأدرك حدودها".[٣]

---

(١) ينظر : آراء وقضايا نقدية من كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) – ياسين خروبي ، وعبد الحميد هيمه – ص ٣٣ (مرجع سابق)

(٢) ينظر : النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في اللغة والأدب – د / محمد مندور : ص ٢٥٠ – نهضة مصر للطباعة والنشر ٢٠٠٤ م .

(٣) النقد المنهجي عند العرب – د / محمد مندور : ص ٢٥٢.

من هنا حاولت الدراسة الوقوف على أثر وظيفة القضاء التي شغلها القاضي الجرجاني فترة من الزمن فيما عالجه من قضايا نقدية، وفيما جهر به من أحكام نقدية في وساطته بين المتنبي وخصومه من خلال كتابه (الوساطة) .

وذلك من خلال ذكر نماذج من عبارات القضاء الواردة في أسلوبه ضمن إجراءات القضية أو الحكومة كما عبر عنها القاضي في الكتاب بحسب ما تكشف عنه نصوص الوساطة؛ بما يعطي صورة مكتملة لتلك الإجراءات.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وفهرس لمحتويات الدراسة :

- **المقدمة** .

- **تمهيد** : شخصية القاضي الجرجاني الوسطية وأثرها في نقده .

- **المبحث الأول** : شيوع المصطلح القضائي في مقدمة الوساطة(الدلالة والتوظيف).

- **المبحث الثاني** : روح القضاء وأثرها في ترسيخ مبدأ "العدالة النقدية" في الوساطة.

- **المبحث الثالث** : روح القضاء وأثرها في إجراءات الوساطة النقدية عند القاضي الجرجاني.

- **الخاتمة**: وقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

والله أسأل أن يلهمنا التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل مقبولا، وأن يتجاوز – سبحانه – عما فيه من خطأ أو زلل؛ فهو ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في كل لمحة ونفس عدد ما وسعه الله العظيم .

الباحث

تمهيد

شخصية القاضي الجرجاني الوسطية وأثرها في نقده

هو[١] أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، المشهور بالقاضي الجرجاني.

ولد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة للهجرة، قاض، عالم بالأدب، رحل إلى بلاد العراق والشام والحجاز؛ حيث لقي مشايخ وقته وعلماء عصره، واقتبس العلوم والآداب.

ولا غرابة في تعطشه للمعرفة وسعيه الحثيث لتحصيلها؛ فقد كانت البيئة التي ولد فيها بيئة علمية؛ حيث نشأ في أسرة معروفة بالعلم والثقافة والأدب؛ فقد كان أخوه الأكبر – المسمّى محمدا والمكنى أبا بكر– فقيها مناظرا، ولِيَ القضاء بدمشق، شأنه في ذلك شأن ابن عمه أحمد بن محمد الجرجاني الذي يكنى أبا الصّقر، تولى قضاء مدينة جُرْجان، كما قلده الصاحب بن عباد منصب قاضي القضاة بالريّ، بعد معرفته بفضل مكانته وعلو منزلته، فآثره على الكثيرين؛ ممن هم في مجلسه .

---

(١) تنظر ترجمته : البداية والنهاية – أبو الفداء الحافظ ابن كثير : ١١ / ٣٣١ ، ٣٣٢ – مكتبة المعارف بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٦٦م ؛ ومعجم الأدباء – ياقوت الحموي : ١٤ / ١٤ : ٣٥ – دار الكتب المصرية – الطبعة الثانية – ١٣٤٨ هـ ؛ ويتيمة الدهر في محاسن أهل العصر – أبو منصور عبد الملك الثعالبي : ٤ / ٣ وما بعدها – تحقيق مفيد قميحة – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٣م ؛وأبو الطيب المتنبي وأخباره – أبو منصور عبد الملك الثعالبي : ص ٧ – مطبعة التوفيق الأدبية – الطبعة الثانية ١٣٤٣ هـ – ١٩٢٥م ؛ وطبقات الشافعية الكبرى – تاج الدين عبد الوهاب السبكي : ٢ / ٤٥٩ : ٤٦٢ – ترجمة رقم (٢٢٧) – تحقيق محمود الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو – مطبعة عيسى الحلبي البابي القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ؛ والأعلام – خير الدين الزركلي : ٥ / ١١٤ – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٣٨٩ هـ ..... وغيرها ..

ولقد اشتهر بالفقه، وترجم له الشيرازي في طبقات الفقهاء، وفسر القرآن الكريم، ومن مصنفاته:(تفسير القرآن المجيد)، و(كتاب تهذيب التاريخ)، وكتاب (الوكالة) و(ديوان شعر)؛ فقد كان شاعرا متقنا، وكاتبا مترسلا وناقدا بصيرا، قال فيه الثعالبي في يتيمة الدهر:" حسنة جرجان، وفرد الزمان، ونادرة الفلك، وإنسان حدقة العين، ودرة تاج الأدب، وفارس عسكر الشعر، يجمع خط ابن مقلة إلى نثر الجاحظ ونظم البحتري، وينظم عقد الإتقان والإحسان في كل ما يتعاطاه"(١) .

وقد كان لطبيعة شخصية القاضي المتشبعة بالقضاء دافعا فرض نفسه عليه ليظهر بشخصيته الوسطية التي تميل إلى الإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه؛ مما جعله يدعو إلى العدالة في النقد وعدم اتباع الهوى، وهو بذلك يدعو إلى نقد مؤسس على الشعور الصادق لا على التقليد والتحامل؛ ولذلك فهو يحترس احتراسا شديدا في إصدار الأحكام؛ حتى لا تلقى جزافا. بل لابد من الاستقراء الشامل؛ ليكون الاستنتاج صحيحا. وهذا واضح فيما كتب من آراء نقدية سديدة .(٢)

وقد عُدَ القاضي الجرجاني لدى بعض النقاد المحدثين(٣) أنموذجا للناقد

---

(١) يتيمة الدهر : ٤ / ٣ (مرجع سابق) .

(٢) ينظر: القاضي الجرجاني : الشاعر الناقد – د / على محمد طلب : ص٥٦ –بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط – العدد الخامس – ١٩٨٥م؛ والمصطلح النقدي والبلاغي في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه – ياسين خروبي : ص٢٩ ، ٣٠ – ماجستير – مخطوط في كلية الآداب واللغات – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – ٢٠١١ / ٢٠١٢م .

(٣) ينظر: النقد المنهجي عند العرب – د/ محمد مندور : ص ٢٥٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤؛ والقاضي الجرجاني والنقد الأدبي – د / عبده عبد العزيز قلقيلة : ص٢٢٢ وما بعدها – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٩١م ؛ وشعر القاضي الجرجاني في ضوء فكره النقدي – د / صالح الشتيوي : ص ٤٢٠ – بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها – الجزء ١٩ – العدد ٤٢ – رمضان ١٤٢٨ هـ ؛ والمسئولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني– د / عبد الله بن عبد الرحمن با نقيب: ص ٤٨٧ (مرجع سابق)

العادل الذي وظف معرفته بالقضاء في سبيل تحقيق تلك العدالة النقدية؛ ويلمح هذا أولا في تسمية الكتاب بالوساطة؛ حيث يقول في مقدمة وساطته بين المتنبي وخصومه : " وما زلتُ أرى أهل الأدب – منذ ألحقتني الرغبةُ بجملتهم، ووصلَت العنايةُ بيني وبينهم – في أبي الطيب أحمد بنِ الحسين المتنبي فئتين: من مُطنب في تقريظه، منقطع إليه بجملته، منحطّ في هواه بلسانه وقلبه، .... وعائبٍ يروم إزالتَه عن رُتبته، فلم يسلّم له فضله، ويحاول حطّه عن منزلةٍ بوّأه إياها أدبُه. وكلا الفريقين إما ظالمٌ له أو للأدب فيه. وكما أن الانتصار جانبٌ من العدْل لا يسدّه الاعتذار؛ فكذلك الاعتذار جانب هو أولى به من الانتصار، ومَن لم يفرِّق بينهما وقفت به المَلامةُ بين تفريط المقصّر، وإسراف المفرِط ....."[(١)] .

وفي هذا ما يبرهن على توظيف القاضي في وساطته النقدية للغة القضاء المتوخى فيها العدل والتوسط، ولعل فيما عبر به في النص السابق عن طبيعة البشر وما خُلقوا عليه دلالة على وعي القاضي النقدي الذي تحتم عليه أن يتعامل تعاملا خاصا مع ما يعرض عليه من أعمال لإبداء رأيه فيها، دون شطط أو زلل بما تفرضه عليه طبيعته وملكته البشرية .

وفي هذا دلالة على أن العدل والإنصاف قيمة من قيم العدالة النقدية، ودعامة من دعائمها في منهج القاضي الجرجاني في التوسط بين المتنبي وخصومه .

وبالتأمل في النص السابق نجد أن القاضي الجرجاني قد بنى موقفه في هذه الخصومة على اعتبار أن المتنبي شاعر عظيم، ولا يقل شاعريَةً عن غيره من الفحول المحدثين، ولكن فحولته الشعرية قد ضاعت بين إفراط المعجبين بفنه، وتفريط الكارهين له، ومن ثم فهو بحاجة إلى الإنصاف؛ وهذا يقتضي التسليم بما

---

(١) الوساطة : ص ٣ ، ٤ .

له من حسنات وما عليه من سيئات، كما يفعل مع غيره من فحول الشعراء المحدثين.(١)

وإذا كان الكتاب قد أُلف لنصرة المتنبي ورد الاعتبار إليه، فقد حظي الكتاب بأهمية كبرى، نال حظا كبيرا من الشهرة والذيوع، وصفه الثعالبي بقوله: " فسار الكتاب مسير الرياح، وطار في البلاد بغير جناح " (٢).

وقد استمد تلك الأهمية من مصادر ثلاثة :

أولها : أن مداره على شاعر كبير علا كعبه، حتى إنه ملأ الدنيا وشغل الناس؛ بجزالة لغته، وقوة أسلوبه، وعمق معانيه، وكثرة حكمه، وجموح خياله .

وثانيها : أنه لناقد متمرس بأساليب الخطاب الشعري وأدواته، متسلح بعُدة منهجية علمية قوية تقيه من الانحراف عن الجادة، وتطبع خلاصاته وتعليلاته وتخريجاته النقدية بالدقة والموضوعية.

وتتمثل العدة هاته في كونه قاضيا، تحمل مسؤولية حماية حقوق الناس ومصالحهم مادية كانت أو معنوية، فضلا عن تبحره في العلوم المختلفة؛ مما يجعل أفق إدراكه للقضايا المطروحة عليه واسعا.

أما **ثالث المصادر**: فهو قرب زمن تأليف الكتاب من زمن الشاعر المتنبي، الذي هو مدار الحكومة وأساسها.

ذلك أن التقارب الزمني أسعف مؤلف الكتاب على سرد سلسلة من أقوال أبي الطيب، التي يرد فيها على مآخذ معارضيه وآراء خصومه (٣).

---

(١) ينظر: الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم تاريخها ومصادرها – عثمان موافي – ص ١١٧ – دار المعرفة الجامعية – الطبعة الثالثة – ٢٠٠٠م

(٢) يتيمة الدهر : ٤ / ٤ (مرجع سابق) .

(٣) ينظر : المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب الوساطة – ياسين خروبي : ص٧٤(مرجع سابق) .

ويتضح من اسم الكتاب[١] أن القاضي أراد أن يتوسط فيه بين المتنبي وخصومه، وهو توسط أقامه على محجة القضاء العادل، كما صرح بذلك في قوله: " أنه ليس بغيتنا الشهادة لأبي الطيب بالعصمة، ولا مرادُنا أن نبرّئه من مقارفة زلّة، وأن غايتنا فيما قصدنا أن نلحِقَه بأهل طبقته، ولا نقصّر به عن رتبته، وأن نجعله رجلاً من فحول الشعراء، ونمنعك عن إحباط حسناته بسيئاته، ولا نسوّغ لك التحامل على تقدّمه في الأكثر بتقصيره في الأقل، والغضّ من عامّ تبريزه، بخاص تعذيره"[٢]

وهدته تلك المحجة إلى أنه ينبغي أن لا يحكم على الشاعر بما أساء فيه. بل يحكم عليه بما أحسنه وجوده؛ إذ لكل شاعر إساءته وأغلاطه، ولا يصح أن تتخذ أساسا للحكم عليه؛ ومن أجل ذلك قدم لمبحثه بأغلاط الشعراء قدماء ومحدثين في ألفاظهم ومعانيهم، ملاحظا أن أبا تمام يتفاوت بتفاوت شعره بين السهولة والإغراب اللفظي، بينما يمتاز البحتري بالسهل الممتنع والسمح المنقاد. وقد أشاد القاضي الجرجاني بالنمط الأوسط في الأسلوب الذي يرتفع عن الساقط السوقي ويهبط عن البدوي الوحشي. [٣]

ولا يحتاج قارئ الوساطة إلى كبير عناء حتى يرى أن القاضي الجرجاني لم يكن معنيا بالبحث عن عيار للشعر تحسم به هذه الخصومة، بل إن فض النزاع

---

(١) ينظر : نظرية الذوق في النقد الأدبي عند العرب في القرن الرابع حتى نهاية القرن السابع الهجري : ماهيته ومهمته – وليد سليم عبد الرحمن ربايعة : ص ٢١١ ، ٢١٢ – ماجستير – مخطوط بكلية الآداب – جامعة اليرموك – الأردن – ١٩٩٥م ؛ والوسطية في النقد العربي القديم حتى نهاية القرن الخامس الهجري نحو تأصيل المصطلح النقدي : ٨٣٣، ٨٤٦ – بحث منشور في مجلة الأستاذ – العدد ٢٠٠ – ٢٠١٢م .

(٢) الوساطة : ص ٤١٦ .

(٣) ينظر: الوساطة: ص ٢٢:٢٤؛ والبلاغة تطور وتاريخ – د/ شوقي ضيف: ١٣٣– دار المعارف القاهرة؛ والقاضي الجرجاني الشاعر الناقد– د/ علي محمد طلب: ص ٥٧ (مرجع سابق) .

في كثير من الحالات بين الخصم والنصير عنده يقوم على أساس أنه لا عيار للشعر وأن عموده الذي يظن أنه ثابت يستمد قوته من شرخ في جداره، وجماله قد يكون مردودا إلى ميل فيه أكثر من أن يكون قائما على استقامة وإحكام . وحين اختار القاضى الوساطة دون الموازنة؛ فلعل السبب في ذلك أنه لا يريد أن ينتهي النقد الأدبي عنده إلى حكم، ومن أجل ذلك فهو لا يُعنى في نهاية الوساطة بإعلان نتيجة حاسمة توصل إليها، تفصح عما أفحم صاحبه.

والهدف الأساس الذي من أجله ألف القاضي كتاب الوساطة هو: الدفاع عن أبي الطيب المتنبي وإلحاقه بجملة الشعراء المحدثين المجيدين؛ لأن خصوم المتنبي ليسوا جميعا خصوما للشعر المحدث، وإنما هم خصوم المتنبي وحده دون المحدثين؛ لذلك فهم يترصدون زلاته وهفواته ويرمونه بالسرقة من الأعلام ومن المغمورين؛ لإسقاط شعره. واحتجوا بما جاء به من أشعار، فما كان من شعره ضعيفا رديئا فهو له، وما كان في نظر أنصاره جيدا فمسروق؛ ولذا كان الهدف من الوساطة هو الكشف عن هذا الحيف والتعصب ضد المتنبي.

والمطالع لكتاب الوساطة يمكنه أن يقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء واضحة هي:

- المقدمة التي أوضح فيها منهجه وأسسه النقدية .

- دفاعه عن المتنبي .

- نقده التطبيقي. وهذا القسم الأخير هو الذي تصدق عليه تسميته " الوساطة "؛ لأن المؤلف تناول ما عيب على أبي الطيب في شعره وما أخذه عليه العلماء من مآخذ، وناقشه وحلله وفصل القول فيه. وهذا هو الجزء الذي يتضح فيه النقد الموضوعي الدقيق، وتبدو قدرة القاضي على النقد الصحيح .[١]

(١) ينظر: اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري – د / أحمد مطلوب : ص ٢٧٤ (مرجع سابق) .

وبالرغم من هذا فإن كتاب الوساطة متماسك مرتبط الأجزاء بعضها ببعض؛ ذلك أن المقدمات التمهيدية التي تحدث فيها عن تطور الشعر لها صلة وثيقة بالمتنبي؛ لأنها ترى أنه من الخطأ قياس المتنبي بالشعراء الأقدمين، وإنما يقاس إذا توخينا العدالة، بأمثاله من الشعراء المحدثين. كما يبدو أن مؤلف الكتاب جعل دفاعه عن المتنبي ألواناً ثلاثة:

أولها: مبدأ المقاصة، أي: وزن الحسنات بالسيئات لنرى أن جانب الحسنات أرجح.

وثانيها : مبدأ المقايسة، أي: أن أمثاله من عظماء الشعراء المحدثين لهم مثل أغلاطه، فلم يتفرد دونهم بالحساب والمؤاخذة وإغفال أمر الجيد من شعره.

وثالثها: التماس الأعذار فيما أخطأ فيه؛ إن كان له عذر.

كما يبدو أيضاً أن القاضي قد أطال الوقوف عند ما أخذ على أبي الطيب، يبين عيوبه، ويذكر ما قد يكون له من توجيه. وإذا طبقنا رأى المؤلف في أن الشعر لا يكون مقبولا بالمحاجة والمخاصم؛ أدركنا أن هذا الشعر الذي دافع عنه القاضي لا يمكن أن يرتفع إلى درجة الشعر الجيد.

ولم يقف القاضي عند الشعر الجيد لأبي الطيب يبين أسباب روعته، ونواحي الجمال فيه، ولو أنه فعل لكان ذلك من أقوى وسائل الدفاع عن المتنبي، وكان المجال واسعاً أمامه للموازنات بينه وبين غيره.

وإنه حتى في الموازنات القليلة التي عقدها بينه وبين غيره، لم يقف طويلا؛ ليبين فضل أبى الطيب، ومقدار سموه في الناحية التي اتجه إليها، ولكنه كان يلمس ذلك لمسات مسرعة [١]

---

(١) ينظر : القاضي الجرجاني – د / أحمد أحمد بدوي : ص ٧٤ – دار المعارف (د . ت) ؛ واتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري – د / أحمد مطلوب : ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ؛ وذوق الناقد وأثره في الحكم الأدبي – عبد الفتاح أبو مدين – ص ١٨ : ٢٠ – بحث منشور في مجلة علامات في النقد الأدبي – النادي الأدبي الثقافي بجدة – السعودية – المجلد الأول – الجزء الأول – ١٩٩١م .

المبحث الأول

شيوع المصطلح القضائي في مقدمة الوساطة (الدلالة والتوظيف)

تنوعت معاني مادة (قضى) في المعاجم العربية؛ فجاءت بمعنى (قدر، وصنع، وحكم، وقطع، وأوجد)، وقد قام جميعها على أساس دلالي واحد، هو: تنفيذ الفعل وإنجازه بصفة محكمة متقنة، لا ردة فيها ولا شك، كيفما كانت طبيعة الفعل، إلهيا كان أو بشريا، ماديا كان أو معنويا.(١)

وهناك فرق بين مفهوم القضاء في المجال الفقهي والمجال القضائي؛ فالقضاء في المجال الفقهي أداء مثل الواجب بعد وقته استدراكا مما سبق، ومنه:

قضاء الصلاة :أداؤها، وقضاء الدين: الوفاء به وتأديته لصاحبه. وفي المجال القضائي الفصل في الخصومات .(٢)

ولقد كان للمعرفة القضائية الذي تشبع بها القاضي الجرجاني – بوصفه قاضيا – أثرها فيما تبناه من تصورات نقدية في القضايا والنزاعات والخصومات التي طرحت عليه؛ مما انعكس لا محالة على طريقة تناوله قضية المتنبي وآراء النقاد فيه؛ وبذلك استدعى لتأدية تلك المفاهيم وترجمتها ما يدل عليها من مصطلحات وألفاظ، فاستخدمها في مقدمة كتابه. وقد جسدت مقدمة كتاب (الوساطة) العلاقة الوثيقة بين ميداني النقد والقضاء في ذهن الجرجاني، علاوة على أنها مقدمة مسهبة، تلخص أيما تلخيص تصوره النقدي، وطبيعة الخلفيات

---

(١) ينظر : لسان العرب – ابن منظور : مادة (قضى) – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٩٦٩م ؛ ومعجم مقاييس اللغة – ابن فارس – : (قضى) – تحقيق / عبد السلام هارون – دار الفكر بيروت – الطبعة الثانية – ١٩٦٩م .

(٢) ينظر: الجدل النقدي والفقهي في وساطة القاضي الجرجاني: ص ٥ ، ٦ ، ٧ .

المعرفية والمرجعيات الفكرية التي يصدر عنها، والنوايا التي يروم تحقيقها في الكتاب.[١]

وقد استهل القاضي الجرجاني مقدمة كتابه بعبارة " التفاضل -أطال الله بقاءك- داعية التنافس، والتنافس سبب التحاسد "[٢]. فالتفاضل بين البشر هو أساس الكثير من المظاهر الاجتماعية، التي تسود في صفوف الأفراد والجماعات. فعن التفاضل ينشأ التنافس، ومن التنافس ينبعث التحاسد، ومن التحاسد ينبثق التباغض والتقاتل وشيوع الظلم. ومن هنا، فلا بد من وازع شرعي، يفصل بين ذات البين؛ فيحق الحق، ويزهق الباطل.

ويتجلى هذا الوازع في القضاء، الذي يتولاه من هم أهل له من القضاة، كالقاضي الجرجاني. وكما أن التفاضل يحصل بين الآدميين في الثروات والممتلكات المادية، فإنه يحصل كذلك في المؤهلات والقدرات المرتبطة بالعلوم والآداب، التي هي – في نظره – أنساب وأرحام لأهلها وأصحابها، وجبت حرمتها وحمايتها. يقول في هذا السياق:" ولا حرمة أولى بالعناية وأحق بالحماية، وأجدر أن يبذل الكريم دونها عرضه ، ويمتهن في إعزازها ماله ونفسه من حرمة العالم الذي هو رونق وجهه، ووقاية قدره، ومنار اسمه، ومطية ذكره "[٣] .

ثم شرع القاضي – بعد بيانه للدافع الذي يقتضي منه تحري العدل والإنصاف– في تناول قضية أبي الطيب، مُتّبِعا في ذلك كله آداب القاضي الملتزم لما ندب إليه الشرع من بسط العدل، ورفع الظلم، وترك الميل.[٤]

---

(١) ينظر: المسئولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني – د/ عبد الله بن عبد الرحمن با نقيب : ص ٤٧٨(مرجع سابق).

(٢) الوساطة : ص ١ .

(٣) الوساطة : ص ٢ .

(٤) ينظر: الوساطة : ص ٣ ؛ ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية –د/ محمود عبد الرحمن عبد المنعم: ١٧/١.

وبالتأمل فيما ورد في مقدمة الوساطة من مصطلحات وألفاظ قضائية يمكن تقرير ما يأتي :

- جاء مصطلح " القضاء " في مقدمة الوساطة مرة واحدة عند قول القاضي : " وقدرت على قضاء حق صاحبها ؛ فرفعت من قدره "[١].

وبالنظر فيما ورد معه من مصطلحات قضائية أخرى؛ نجد أن مفهومه قد ارتبط مع بعضها، وفي مقدمة تلك المصطلحات مصطلح (الحكم)؛ فالحكم قد يأتي بمعنى القضاء ، يقال: " حكم له وعليه وحكم بينهما " ، فالحاكم هو القاضي في عرف اللغة والشرع، وقد تعارف الناس في العصر الحاضر على إطلاقه على من يتولى السلطة العامة؛ استنادا إلى أن القاضي كان يطلق عليه قبل نهاية القرن الهجري الثاني" الحاكم ".[٢]

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة العلاقة بين المصطلحين في مقدمة الكتاب، فسنجدها قائمة على التطابق، كما أن " الحكم " في استخدامه النقدي ههنا(حكم مراعاة الأدب-حكم العدل-الحكم على نفسك- الحكومة) مطابق لمفهومه في بُعْدِهِ الاصطلاحي القضائي و" الحكم"- كما وظفه الجرجاني- اقترن مرة (بمراعاة الأدب) ومرة ثانية (بالعدل)، ومرة ثالثة ب(على نفسك) معرفا بأل، ومرة رابعة جاء على وزن (الفُعُولة) مستقلا بذاته. فهو في الحالات الأربع السابقة ذو قيمة إيجابية، تقوم على الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات العدل والآداب العامة ومبادئ الشريعة عند إصدار الحكم، أيا كان المحكوم عليه. ولعل الصيغة الاشتقاقية الأخيرة " الحكومة " تبدو أوسع وأشمل فيما أحسب؛ حيث تحيل إلى منهج قضائي متكامل، فيه ما لا يخفى من التركيب والتعقيد: التأكد من الخصومة، تحديد أطرافها، تعيين شهودها، النظر في الحجج والقرائن، إصدار حكم عادل في

---

(١) الوساطة :ص ٢ .

(٢) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية -د/ محمود عبد الرحمن عبد المنعم: ٥٨١/١.

الأخير. ولقد نصب الجرجاني حكومته الأدبية للنظر في ملف المتنبي والبت في حيثياته وتفاصيله، كما يفهم من قوله: " ولولا هذه الحكومة لبطل التفضيل ولزال الجرح "[١] .

فلتحقيق الموازنة والممايزة بين أبي الطيب وخصومه، وزوال الجرح والتحامل والانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك؛ دعت الضرورة إلى هذا النوع من الحكومة.

يتبين مما سلف أن الجرجاني استعمل "الحكم" بمفهومه الإيجابي، القائم على القصد والعدل والإنصاف والاعتذار وتوخي الحق.[٢]

– جاء لفظ " المحاماة " في المقدمة محتفظا بدلالته المعجمية؛ التي تعني الحماية والدفاع[٣]. فقد وردت في ثنايا حديثه عن حقوق الجار(أول حقوق الامتعاض له والمحاماة دونه) [٤] .

– جاء لفظ الدعوى في مقدمة الوساطة في قوله: " لا حال أشد استعطافا للقلوب المنحرفة، وأكثر استمالة للنفوس المشمئزة، من توقفك عند الشبهة إذا عرضت، واسترسالك للحجة إذا قهرت، والحكم على نفسك إذا تحققت الدعوى عليها، وتنبيه خصمك على مكامن حيلك إذا ذهب عنها. ومتى عرفت بذلك صار قولك برهانا مسلما، ورأيك دليلا قاطعا، واتهم خصمك ما علمه وتيقنه، وشك فيما حفظه وأتقنه "[٥].

---

(١) الوساطة: ص ٤ .
(٢) ينظر : الجدل النقدي والفقهي في وساطة القاضي الجرجاني : ص ١٤ .
(٣) ينظر: المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – ص ٢٠٠ (حمى) – الطبعة الرابعة – ٢٠٠٤م– مكتبة الشروق الدولية
(٤) ينظر : الوساطة: ص ٢ .
(٥) الوساطة : ص ٣ .

ف" الدعوى " لغة: مشتقة من الدعاء، وهو الطلب؛ قال تعالى: (ولهم ما يدعون) [١].

أي: يطلبون. وهي: قول يطلب به الإنسان إثبات حق على الغير لنفسه. أو هو قول بحيث لو سلم أوجب لقائله حقا. أو إخبار عن وجوب حق للمخبر عن غيره عند حاكم.[٢]

والدعوى في قضية القاضي الجرجاني واضحة وجلية. ولعل الكشف عن مساوئ المتنبي، وما يُروج عن حساده من أخبار كاذبة، وأحكام مردودة؛ أقوى وأدعى للإنصاف من رفع الدعوى من المتنبي نفسه.

ويؤكد الجرجاني في الرد على تلك الدعاوى على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الشواهد والأدلة المعينة على الترجيح، وتبين صاحب الحق من غيره. – ومما يزكي هذا المنحى ويعضده، ورود مادة (شهد) ست مرات مع تنوع صيغها، ومصاحبتها لمصطلحات قضائية أخرى. يقول القاضي :

" وللفضل آثار ظاهرة، وللتقدم شواهد صادقة، فمتى وجدت تلك الآثار، وشوهدت هذه الشواهد، فصاحبها فاضل متقدم "[٣] .

– " تجعل الإقرار بالحق عليك شاهدا لك إذا أنكرت "[٤] .

---

(١) يس: ٥٧.

(٢) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية –د/ محمود عبد الرحمن عبد المنعم: ٨٣/٢– دار الفضيلة للنشر (د.ت)

(٣) الوساطة : ص ٤ .

(٤) الوساطة : ص ٣ .

– " ومتى عرفت بذلك صار قولك برهانا مسلما، ورأيك دليلا قاطعا، واتهم خصمك ما علمه وتيقنه، وشك فيما حفظه وأتقنه، وارتاب بشهوده وإن عدلتهم المحبة "[١] .

–" وإنما قدمنا هذا النبذ توطئة لما نذكره على أثره، وتدريجا إلى ما بعده؛ ليكون كالشاهد المقبول قوله، وبمنزلة المسلم أمره "[٢].

وقد جاء لفظ " الشاهد " في النصوص السابقة مفردا عند قوله: " وتجعل الإقرار بالحق عليك شاهدا عليك إذا أنكرت"، وجمعا لما قال:" وارتاب بشهوده وإن عدلتهم المحبة " ومدلولها في الموضع الأول هو الإقرار بالحق، وفي الموضع الآخر يتعلق بِمَنْ هم موصوفون بالعدالة.

ولعل في عموم المفهوم الوارد في النصوص السابقة ما يدل على الطابع الشمولي للمنهج النقدي عند القاضي الجرجاني؛ فهي ليست مختصة بأبي الطيب، وإنما هي تشمل جميع الشعراء المبرزين في كل عصر وزمن، وهي تتناغم وعموم المنهج القضائي.

ولا شك في أن الحُكْم العادل يشترط قاضيا عادلا وشهودا عدولا، وإلا كان الحُكْم جورا وظلما؛ ومن ثم فإن الشهادة تعد هي أول وسيلة إثبات عرفها البشر، وهي ترتبط بمصطلح " الحجة " الذي يدل على " البرهان والدليل المقنع والبينة الواضحة، أو ما يحتج به الإنسان ليثبت صحة رأيه" [٣]، فهي تمثل المنهج القويم الذي يسلكه الراغب إلى ما يرغب فيه؛ وهي تتم بشهادة الشهود العدول، وتقوم

---

(١) الوساطة : ص ٣ .

(٢) الوساطة: ص ٤٨ .

(٣) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية –د/ محمود عبد الرحمن عبد المنعم: ١/ ٥٥١ (مرجع سابق).

على إقرار دعوى المدعي وإثبات حقه على المدعى عليه، أو رد تلك الدعوى وإبطالها.

والقاضي الجرجاني ممن يرون ضرورة الأخذ بالحجة متى ظهرت وقامت، ومتى تحقق ذلك للمرء؛ صار ثقة؛ ونعت حكمه بالعدالة .

وقد شهد القاضي الجرجاني على تفوق المتنبي واستحقاقه منزلة رفيعة لم يُعترف له بها من قِبَلِ خصومه؛ وذلك بسبب صفاء قريحته وجودة خاطره وبراعة شعره، وأن ما ورد في شعره من معايب ونقائص إنما كان على سبيل السهو والغلط والنسيان، يقول القاضي :

" فإن عثر له من بعد على زلة، ووجدت له بحق الإحسان هفوة، انتحل له عذر صادق، أو رخصة سائغة، فإن أعوز قيل: زلة عالم، وقل من خلا منها، وأي الرجال المهذب! ولولا هذه الحكومة؛ لبطل التفضيل؛ ولزال الجرح؛ ولم يكن لقولنا فاضل معنى يوجد أبدا ، ولم نسم به إذا أردنا حقيقة أبدا "(١).

" وأي عالم سمعت به ولم يزل ويغلط !، أو شاعر انتهى إليك ذكره لم يهف ولم يسقط"(٢).

– تكررت لفظة " الحق " في مقدمة الوساطة، وهو في مدلوله اللغوي يعني: إحكام الشيء وصحته وإثباته (٣)؛ وفي هذا ما يدلل على أن إحقاق الحق هو شغل القاضي الجرجاني الشاغل في وساطته، وقد جاء تكرار لفظة (الحق)

---

(١) الوساطة : ص ٤ .

(٢) الوساطة : ص ٤ .

(٣) ينظر: أساس البلاغة – جار الله محمود بن عمر الزمخشري– ١ / ٢٠٣، ٢٠٤ – تحقيق/ محمد باسل عيون السود – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

مرات عديدة : تارة معرفة بأل وأخرى معرفة بالإضافة، ومن ذلك قوله:

– " عثر بها من يعرف حقها "[١] .

– " وقدرت على قضاء حق صاحبها "[٢] .

– " وأول حقوق الجار الامتعاض له... لا حرمة أولى بالعناية وأحق بالحماية ... من حرمة العلم "[٣] .

– " بحسب عظمة مزيته وعلو مرتبته، يعظم حق التشارك فيه "[٤] .

– " وكما ليس من شرط صلة رحمك أن تحيف لها عن الحق "[٥] .

– " وتجعل الإقرار بالحق عليك شاهدا لك إذا أنكرت، وتقيم الاستسلام للحجة – إذا قامت – محتجا عنك إذا خالفت "[٦] .

– وكل دعوى تستلزم الحكم، " والحكم على نفسك إذا تحققت الدعوى عليها".

والإقرار الشخصي بالخطأ على النفس هو بحق أعلى مراتب الحكم بالعدل؛ لا سيما إذا كانت الدعوى ضده.

– وقد جاء لفظ " الإقرار"، في المقدمة مرة واحدة مرتبطا بالحق، مبرما علاقة اختلاف مع "الإنكار" الذي عُبر عنه بلفظ " المخالفة " (إذا أنكرت/ إذا خالفت)، ويتصلان معا بالحق الذي يعد قطب الرحى وحجر الزاوية في القضاء .

---

(١) الوساطة : ص ٢ .
(٢) الوساطة : ص ٢ .
(٣) الوساطة : ص ٢ .
(٤) الوساطة : ص ٢ .
(٥) الوساطة : ص ٢ .
(٦) الوساطة : ص ٢،٣ .

المبحث الثاني

روح القضاء وأثرها في ترسيخ مبدأ " العدالة النقدية " في الوساطة

لا شك في أن القارئ لكتاب الوساطة يجد أن القاضي قد أخذ على نفسه عهداً، واشترط شرطاً على نفسه، هو اتباع الحق، وتحري العدل والإنصاف مهما كانت نتيجة ذلك، سواء أكانت له أم عليه؛ لأن الحق هو الغاية والهدف؛ يقول: " لكن ما سمعتني أشترط في صدر هذه الرسالة أنه يحظر إلا اتباع الحق وتحري العدل والحكم به لي أو علي "(١).

وقد بنى القاضي عدله في وساطته بين المتنبي وخصومه على عنصرين هامين هما: الانتصار والاعتذار؛ يقول: " وكما أن الانتصار جانب من العدل لا يسده الاعتذار فكذلك الاعتذار جانب هو أولى به من الانتصار، ومن لم يفرق بينهما وقفت به الملامة بين تفريط المقصر وإسراف المفرط "(٢) فالانتصار لأديب ليس إلا جزءا من العدل؛ لأن فيه استجابة لدافع النسب القائم بين أهل الآداب والعلوم، فالأديب الذي يناسبنا هو بمثابة الحرمة التي يبذل كل شيء في الدفاع عنها، وحفظ عندها من أن ينتهك وحقها أن يضيع؛ لأن كرامة الإنسان وعزته من كرامة أهله وعزة نسبه فالتخلي عن الحرمات هو ظلم لها، وإسقاط لحقها علينا في الانتصار لها والدفاع عنها وحمايتها، لكن الانتصار لها لا يكون على حساب العدل أو بالعدول عن الحق، إنما بإقرارهما معا، وهذا الإرشاد هو ما يقابله الاعتذار عند الجرجاني، فالاعتذار هو وجه من الإصلاح نحاول به إدراك الأمور في مبدئها، وذلك بتخريجها مخرجا مقبولا، وتوجيهها إلى حظيرة العدل،

---

(١) الوساطة : ص ٢٠ .

(٢) الوساطة : ص ٣ ، ٤ .

فإن عجزنا بعد ذلك قلنا بالخطأ، واعترفنا به دون أن يكون في الاعتراف منقصة لصاحب الخطأ، إذ (أيَ الرجال المهذب)؟! [١] .

وبمعرفة حدي العدل فإن أحكامنا تصبح أكثر اعتدالا، وتوسطا بين تفريط المقصر الذي لا ينتصر لحرمته، ولا يدافع عنها فينتهك عرضها ويضيع حقها بين عدو ظالم وحام خاذل، كما أن التوسط يمنعنا من إسراف المفرط في أحكامه، وتعصبه حتى يحيد عن الطريق؛ ولهذا وضع القاضي خطوطا عريضة يستوجب على الناقد التقيد بها للحكم على أي شاعر، بعيدا عن العصبية في النقد التي تكدر الطبع وتطفئ الذهن، وتلبس العلم بالشك، فتحسن لمنصف الميل؛ فإن استحكم التعصب ورسخ في ذهن الناقد؛ صور له الشيء بغير صورته، وحال بينه وبين تأمله، ويتخطى به من الإحسان الظاهر إلى العيب الغامض؛ فما ملكت العصبية قلبا فتركت فيه للتثبت موضعا؛ أو أبقت منه للإنصاف نصيبا.[٢]

فالحكم النقدي قد يحيد عن الإنصاف والموضوعية؛ إذا لم يتخل عن ذاتيته وأحكامه المسبقة، والتي لا تستند على براهين مثبته، بل تستند على دوافع نفسية محضة كالتعصب والحسد والحقد، ففي مقدمة كتابه يكرر القاضي لفظة " الحسد " مرات عديدة؛ لتنبيه النقاد من خطورة هذه الصفة البغيضة وأثرها السلبي على تقويم أي عمل أدبي، وهذا واضح فيما نبه عليه القاضي في مقدمة الوساطة: "والتنافس سبب التحاسد ... فلجأ إلى حسد الأفاضل ... كم من فضيلة لم تستثرها المحاسد ... لكن برزت فتناولتها ألسن الحسد ..."[٣]. فهذه الصفة الناتجة عن

---

(١) ينظر : الوساطة : ص ٢ ، ٣ .

(٢) ينظر : الوساطة : ص ٢ ، ٣ ، ٤١٤ ؛ وينظر : المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) للقاضي الجرجاني (٣٩٢ ه) إعداد الباحث / ياسين خروبي – ص ٦٠ – مخطوط في كلية الآداب واللغات – قسم اللغة والأدب العربي جامعة قاصدي مرباح / ورقلة .

(٣) الوساطة : ص ١ .

عصبية غير مبررة حسب رأي القاضي؛ ستجعل من روائع الأشعار ومختاراتها معيبة ناقصة.

ومن هنا كانت دعوة القاضي لنبذ التعصب والعدل فيما يصدره الناقد من أحكام منطلقا للكثير من الدارسين ليعتبروا في تعليقهم عن منهج القاضي في الدفاع عن المتنبي أنه منهج واضح المعالم، بين الملامح؛ إذ بدأ بالدعوة إلى العدل في الحكم وعدم تناول الموضوع بروح التحيز والهوى له أو عليه. فالقاضي لا يجامل المتعصبين من النقاد بل يصفهم في أكثر من موضع في وساطته بالنقص والتقصير؛ ولذلك يرى أن " أهل النقص رجلان: رجل أتاه التقصير من قبله، وقعد به عن الكمال اختياره، فهو يساهم الفضلاء بطبعه، يحنو على الفضل بقدر سهمه؛ وآخر رأى النقص ممتزجا بخلقته، ومؤثلا في تركيب فطرته، فاستشعر اليأس من زواله، وقصرت به الهمة عن انتقاله؛ فلجأ إلى حسد الأفاضل، واستغاث بانتقاص الأماثل ..."(١).

فالحسد وانتقاص الأفاضل- وفي مقدمتهم المتنبي- للحط من قيمة أشعارهم، صفة تكدر صفوة النقد وموضوعيته، فسببها عجز الحاسد وعدم قدرته على الوصول إلى المكانة التي يتبوؤها المحسود؛ فيعمد إلى الانتقاص من كل ما هو جميل وحسن، والتستر عن عجزه بتهجم عن غيره .(٢)

كذلك يكرر القاضي في أكثر من موضع في كتابه ويلح على فكرة الإنصاف والتثبت فيما يصدره الناقد من أحكام؛ وينبه إلى أن " العصبية قد تحمل العالم على

---

(١) الوساطة : ص ١ .

(٢) ينظر: المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) :ص ٦١(مرجع سابق).

دفع العيان وجحد المشاهدة، فلا يزيد على التعرض للفضيحة، والاشتهار بالجور والتحامل "[١]

ولكي ينتصر القاضي لهذه الفكرة النقدية نجده يرسخ مبدأ (العدل) ويتخذه نبراساً يسير عليه في كل ما يناقشه من قضايا نقدية في وساطته، وهذا العدل عنده كقاض ناقد يستلزم أمرين:

الأول : الانتصار لمن وقع عليه الجور بسبب ما يدعى من نقيصة.
والأمر الآخر: والاعتذار لنقائصه إن كانت هذه موجودة حقا.

وعن هذا يقول القاضي:" وكما أن الانتصار جانب من العدل لا يسده الاعتذار؛ فكذلك الاعتذار جانب هو أولى به من الانتصار، ومن لم يفرق بينهما، وقفت به الملامة بين تفريط المقصر، وإسراف المفرط، وقد جعل الله لكل شيء قدرا، وأقام بين كل حديث فصلا، وليس يطالب البشر بما ليس في طبع البشر، ولا يلتمس عند الآدمي إلا ما كان في طبيعة ولد آدم..."[٢]

فعلى الناقد الحقيقي أن يكون وسطيا عادلا منصفا فيما يصدره من أحكام، ومن أجل هذا عليه أن يتجرد من الأهواء الذاتية والجنوح إلى الموضوعية، إذ لا مكان للأهواء في العلم فيقول: " وكما ليس من شرط صلة رحمك أن تحيف لها على الحق، أو تميل في نصرها عن القصد، فكذلك ليس من حكم مراعاة الأدب أن تعدل لأجله عن الإنصاف أو تخرج في بابه إلى الإسراف، بل تتصرف على حكم العدل كيف صرفك "[٣] .

---

(١) الوساطة : ص ٢٠٨ .
(٢) الوساطة : ص ٣ ، ٤ .
(٣) الوساطة : ص ٢ .

ودعوة القاضي إلى الموضوعية والتجرد من الذاتية والأهواء الشخصية؛ مردها طريقة النقد التي كانت شائعة في عصره والتي غلب عليها التعصب لبعض الشعراء دون سواهم؛ إذ إن هذه العصبية تشوه فطرة الإنسان التي فطره الله عليها، فتفقد الإنسان فطرته التي فطره الله عليها، فتفقد الإنسان عفوية الذوق الذي يعد مفتاحا لكل عملية نقدية، ثم إن العصبية تكبت في الإنسان كل قدراته العقلية التي على أساسها يبني عمله في تحليل الأعمال الأدبية وتفهمها وتفسيرها، فالقاضي يعتبر الناقد بمثابة قاضٍ؛ لذا فهو ملزم بالتجرد من أهوائه وميوله الخاصة فيما يصدره من أحكام؛ وهذا ما جعل بعض النقاد يصرون على أنه لا يوجد صفة يتحلى بها الناقد أجل وأعظم من صفة العدالة في وزنها وقيمتها، فيصبح الناقد بمثابة الحاكم الأمين الذي ينبغي أن يضع في يده موازين عادلة، رشيدة لا تميل مع أي هوى ولا أي تعصب، فالعدل والإنصاف في الحكم ليس شعارا بل هو مبدأ عمل به القاضي من بداية كتابه إلى منتهاه، وطبقه حتى على نفسه؛ لكي لا يساء فهم موقفه من طرفي الخصومة ولذا بادر بقوله: " وليس يجب إذا رأيتني أمدح محدثاً، أو أذكر محاسن حضري أن تظن بي الانحراف عن متقدم، أو تنسبني إلى الغض من بدوي، بل يجب أن تنظر مغزاي من فيه، وأن تكشف عن مقصدي منه، ثم تحكم علي حكم المنصف المتثبت، وتقضي قضاء المسقط المتوقف "(١)

فهو يلح على العدل والإنصاف في كل حكم على اعتباره الهدف والأصل في كل عملية نقدية، فالقاضي الجرجاني رجل لا يعرف التعصب.

كما أنه يدعو كل ناقد إلى خلع رداء العصبية؛ لأن " العصبية ربما كدّرتْ صفو الطبع، وفلّت حدّ الذهن، ولبّستِ العلم بالشك، وحسّنت للمُنصف الميل؛ ومتى

(١) الوساطة : ص ١٥؛ وينظر : المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب (الوساطة بين المتنبي وخصومه) للقاضي الجرجاني (٣٩٢ هـ) ص٦٢.

استحكمتْ ورسخت صوّرت لك الشيء بغير صورته، وحالتْ بينك وبين تأمله، وتخطّت بك الإحسان الظاهرَ إلى العيب الغامض. وما ملكَتِ العصبية قلباً فتركت فيه للتثبت موضعاً؛ أو أبقَتْ منه للإنصاف نصيباً "[١] .

إن هذا النص على إيجازه يقدم لنا صورة جامعة لأثر العصبية على الإنسان وعلى ما يصدر عنه من تصرفات وأحكام؛ فهي تقف حاجزا بين الإنسان والحقيقة، بل تصل إلى حد إعطاء صورة مناقضة لهاته الحقيقة.

كما أنه يجب على الناقد اجتناب كل ما من شأنه أن يوقعه في العصبية، وذلك بأن لا يسلم بشيء، إلا بعد أن تقوم الحجة القاطعة على صدقه، وبعد أن يمتحنه الناقد ويمتحن نفسه أيضا؛ لأن الإنسان محدود القدرات يقع في الكثير من الأخطاء التي تأتيه من الأوهام المتولدة عن حواسه وبعض معارفه، وعلى الناقد أن يتجه إلى القضية التي يريد درسها، وفهمها بعقله بعد أن تكون نفسه قد أعجبت بها، ثم يتجنب الناقد بعد ذلك الجزم في الحكم وتعميمه والتمسك المطلق به، وبخاصة أن مادة الأدب تختلف عن أي مادة أخرى توضع تحت البحث؛ لأن الأدب لا يكتفي فيه بالعينات للحكم، بل تحتاج إلى تصفح النصوص كلها، والحكم على كل واحدة منها حكما خاصا به، ثم ينظر في الأحكام الجزئية لاستخراج حكم يكون أقرب إلى الحكم العام .[٢]

فالكثير من النقاد تأخذهم عزة النفس على الرجوع عن موقف أو حكم غير منصف أصدروه ظلما وتعصبا، وإن كان البعض منهم يمتلك صفات الناقد المنصف فلا يتوانى في الرجوع عن موقفه إذا رأى ما ينقضه.

---

(١) الوساطة : ص ٤١٤ .

(٢) ينظر : مفهوم النقد الأدبي في كتاب الوساطة – بلقاسم مالكية – ص ٢١٣ ، ٢١٥ – بحث منشور في مجلة الأثر العدد الأول ٢٠٠٢ م؛ والجدل النقدي والفقهي في وساطة القاضي الجرجاني : ص ١٨. (٢) الوساطة : ص ٤٤٠ .

يقول القاضي: " ولو عرّجنا على كل معترِض وأصغينا لكل قائل؛ لامتدّ بنا القول؛ ولأعجزَنا كثرةُ الخصْم عن امتحان الشهادات، وشغلنا باتّصال الدعوى عن التوسّط، وإنما يقصد بالكشف ما يشتبه، ويتوسط في الأمر الذي يشكل ويلتبس، ونصون كتابنا عن سخيف الاعتراض، كما نصونه عن ضعيف الانفصال "(١). أهـ

فالعدالة والتوسط من أهم ما يمتاز به الناقد عند القاضي الجرجاني، فضلاً عن الدربة والرواية، فهذه تمثل أعمدة النظرية النقدية عنده، ويقوم الجرجاني باختبارها من خلال رحلته الطويلة في كتاب الوساطة؛ فالأدب نسب والعلوم أرحام تصل بين المشتغلين... والنصرة لأهل الأدب لا تعني التعصب، بل يجب أن لا تتجاوز حدود الإنصاف.(٢)

ويقول في معرض اختياره للأسلوب السهل الرشيق: " فلا تظنن أني أريد بالسمح السهل الضعيف الركيك، ولا باللطيف الرشيق الخنِث المؤنث؛ بل أريد النمط الأوسط ما ارتفع عن الساقط السوقي، وانحط عن البدوي الوحشي"(٣) .

وفي هذا ما يبرهن عن اهتمام القاضي بالأسلوب؛ وذلك لأثره القوي في النفس؛ فجمال الأسلوب في رأيه هو أول ما يأسر المتلقي في الشعر، ويملك عليه نفسه. أما المعنى فإنه يؤثر فيه بعد أن يقف ليفتش عنه ويحاول الوصول إليه؛ ولذلك يقول القاضي: " وإذا أردتَ أن تعرف موقعَ اللفظ الرشيق من القلب، وعِظَم غَنائه في تحسين الشعر؛ فتصفّح شعر جرير وذي الرّمة في القدماء، والبحتري في المتأخرين، وتتبّع نسيب متيّمي العرب، ومتغزّلي أهلِ الحجاز: كعُمر، وكُثيّر،

---

(٢) ينظر : نظريّة الموهبة المصقولة وعَدالة الناقد عند القاضي عبد العزيز الجرجَاني – د.مصطفى العلواني – ص ٧٤٤ – بحث منشور في مجلة التراث العربي–مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب–دمشق العدد ٣٧ و٣٨ – السنة العاشرة – تشرين الأول كانون الثاني "أكتوبر ويناير" ١٩٩٠ – ربيع الأول / جمادى الآخرة ١٤١٠هـ .

(٣) الوساطة : ص ٢٤ .

وجميل، ونُصَيب،وأضرابهم، وقسْهم بمَن هو أجود منهم شعراً، وأفصح لفظاً وسبكاً، ثم انظر واحكم وأنْصف، ودعْني من قولك: هل زاد على كذا؟ وهل قال إلا ما قاله فلان؟؛ فإن روعة اللفظ تسبق بك إلى الحكم، وإنما تفضي إلى المعنى عند التفتيش والكشف.

ومِلاكُ الأمر في هذا الباب خاصة تركُ التكلّف ورفضُ التعمّل والاسترسالُ للطبع، وتجنّب الحمْل عليه والعنف به؛ ولستُ أعني بهذا كلّ طبْع، بل المهذّب الذي قد صقله الأدب، وشحذَتْه الرّواية، وجلَتْه الفِطنة، وأُلْهِمَ الفصل بين الرديء والجيد، وتصوّرَ أمثلة الحسن والقبح . " (١).

ثم يسوق أمثلة لذلك من شعر البحتري(٢)، وجرير.(٣)

وبالتأمل في النص السابق نجد أن القاضي يقدم فيه معايير مرجعية لجزالة اللفظ، وهي: الطبع المهذب عن طريق الرواية، والفطنة، والاستعمال. وأنها ليست حكرا على عصر دون آخر، أو مذهب دون سواه. وهذا ما أكده بأمثلة من شعر المتقدمين، كذي الرمة، وجرير، والمتأخرين كالبحتري، وهو من سار على المنوال، واحتذى النموذج القديم، إلا أن هذا الاحتذاء لم يكن صبا على القوالب، بل استجابة للطبع واسترسالا له، وخضوعا للذوق المدرب .

كما لوحظ من خلال النص أيضا أن القاضي لا يقف موقفا متناقضا بين القديم والحديث من جهة، وبين المحدث السائر على المنوال القديم والمحدث المجدد من جهة أخرى، وإنما هو تجسيد لنظرته الوسطية العادلة، وبصيرته النافذة، وسعة ورحابة فكره النقدي؛ فقد جعل المعيار الذي يجمع بين آرائه

(١) الوساطة: ص ٢٤،٢٥ ؛ وينظر: القاضي الجرجاني الشاعر الناقد: د / علي طلب: ص ٧٠ (مرجع سابق).
(٢) ينظر: الوساطة : ص ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨.
(٣) ينظر: الوساطة: ص ٢٩، ٣٠، ٣١.

معيارا واحدا هو (الطبع) الذي ضبطه بشرط واحد هو التجدد والتهذيب وفق ما يفرضه الذوق المتجدد بدوره حسب العصر والبيئة. وبذلك اختلفت مقاييس اللفظ عند القدماء والمحدثين باختلاف المعجم الشعري وحدود الاختيار لكل منهما، وبالتالي النظر والحكم عليهما لا يكون وفق المقارنة بقدر ما يكون امتثالا للقوانين والمقاييس الفنية التي فرضها الطبع المهذب والذوق السائد، وعدم الاستسلام للتكلف الذي قد يعني احتذاءً أو تجديداً. وعلى هذا الأساس اختلفت توصيفات اللفظ بين القديم والمحدث: فالقديم وما سار على منواله جزل مستقيم فخم متين، وذلك ليس توعراً أو تعقيداً؛ لأنه تجلٍ للطبع وتجسيدٍ له. والمحدث ألفاظه سهلة بسيطة خالية من التعقيد والغرابة، وذلك ليس ضعفاً وركاكةً؛ لأنه تجلٍ للطبع وتجسيدٍ له .(١)

وبهذا يؤكد القاضي على أن السير على منوال الشعراء الأوائل أو النموذج الشعري لهم لا يعني اتباعهم في الاستخدام اللفظي، ومطابقتهم في اختياراتهم المعجمية؛ لأن ذلك يعد عيباً، وتكلفاً، لا تمسكاً بالطبع؛ فهو يؤدي بالشاعر إلى الحشو وضعف التركيب وتعقيده، ومخالفة الطبع.وإنما يجب أن يكون هذا الاقتداء وذلك السير وفق القيم الفنية والجمالية الموروثة عنهم، واتخاذها سبيلا للتوجيه، لا قوالب يصب على منوالها شكلا ومضموناً، بل للإضافة إليها وفق ما دعا إليه الطبع الجديد المهذب، بما يضمن لها حيويتها، والقاضي بهذا أيضا نجده لم موقفا سلبيا من لغة الأوائل .(٢)

---

(١) ينظر: لغة الشعر ومقومات الشعرية عند القاضي الجرجاني من خلال كتابه الوساطة بين المتنبي وخصومه – أ / شهيرة برباري – ص ١٧٥، ١٧٦ – بحث منشور في مجلة علوم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب واللغات – جامعة الوادي الجزائر – العدد السادس – ٢٠١٤ م .

(٢) ينظر: المرجع السابق: ص ١٧٥.

ومن ثم فإنه لا يجوز تفضيل شاعر على شاعر آخر؛ لأن الأول قديم والآخر محدث؛ فالشعر الجيد لا يختص بزمن دون آخر، كما قال ابن قتيبة :

" ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خص بها قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في دهر، وجعل كل قديم حديثاً في عصره، وكل شرف خارجية في أوله؛ فقد كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يعدون محدثين، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد كثر هذا المحدث وحسن؛ حتى لقد هممت بروايته، ثم صار هؤلاء قدما عندنا ببُعد العهد منهم، وكذلك يكون مَن بعدهم لمن بعدنا، كالخريمي والعتابي والحسن بن هانئ وأشباههم،..." أ هـ .(١)

وقيل: إن عنترة وهو الذي عاش في العصر الجاهلي كان يشعر أن الشعراء لم يتركوا له شيئا يقوله ، وكأنه يعد نفسه محدثا؛ وذلك حين بدأ معلقته المشهورة بقوله:

هل غادر الشعراء من متردم ∴ أم هل عرفت الدار بل توهم (٢)

فماذا يقول الشعراء الذين عاشوا بعده بمئات السنين؟!

لذا فحديث القاضي الجرجاني عن الإنصاف وعدم التعصب في النقد جدير بالتأمل والتفكير؛ إذ لا معنى للنقد دون معيار العدل؛ لذا فالقاضي يعيد توجيه حركة النقد توجيهاً سليماً يتجاوز النظرة الذاتية للناقد الأديب .

(١) الشعر والشعراء – ابن قتيبة: ١/ ٦٤ – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر– دار الحديث القاهرة–(د.ت)

(٢) ديوان عنترة بن شداد : ص ٨٠ – مطبعة الآداب لصاحبها أمين الخوري– بيروت– الطبعة الرابعة ١٨٩٣م.

ومن ثم فقد اتسم منهجه بعامة في الحرص على العدل في الحكم وعدم تناول الموضوع بروح التحيز والهوى . وهذا ما حض عليه النقاد في العصر الحديث وألحوا على ضرورة لزومه في العملية النقدية؛ يقول الدكتور شوقي ضيف – كأنه يصف القاضي الجرجاني – : " وما أظن صفة ينبغي أن يتحلى بها الناقد تبلغ صفة العدالة في وزنها وقيمتها؛ إنه حَكَمٌ أمين فينبغي أن يضع في يده موازين عادلة رشيدة لا تميل مع أي هوىً ولا أي تعصب؛ ومن أجل ذلك كان حرياً به ألا ينقد أثراً أدبيا لا يتفق ومثله في الحياة حتى لا يجور عليه في حكمه وتقديره . والناقد الحق لا يرفع شيئاً فوق قيمته ولا ينزل شيئا دون قيمته، وإنما يحق الحق للصديق وغير الصديق؛ فلا يثني إلا في مكان الثناء، ولا يزري إلا في مكان الإزراء. وتلك مسئولية عليه أن يتحمل تبعتها وينهض بها في غير تقصير".[١]

(١) في النقد الأدبي – د/ شوقي ضيف: ص ٥٧ –دار المعارف الطبعة التاسعة(د.ت)؛ وينظر: القيمة النقدية لكتاب الجرجاني (الوساطة بين المتنبي وخصومه) حسن أبو الرب : ص ٤٦٥. (مرجع سابق).

المبحث الثالث

روح القضاء وأثرها في إجراءات الوساطة النقدية عند القاضي الجرجاني

إن القارئ بتمعن لكتاب الوساطة يلحظ أن القاضي الجرجاني قد قام بمجموعة من الإجراءات لفض النزاع بين المتنبي وخصومه، والتي يرمي من خلالها إلى الفصل في تلك القضية. ويمكن تناول تلك الإجراءات لبيان روح القضاء فيها من خلال ذكر نماذج من الكتاب وفق الترتيب الآتي :

- القضية .
- التأكد من الخصومة وتحديد أطرافها .
- دعاوى الخصوم ودفاع القاضي عن المتنبي .
- الحُكْم .

أولا : **القضية** :

لم تهدأ العاصفة النقدية حول المتنبي؛ فقد رأينا ما أثاره شرح ابن جني من نقد وردود، ثم ما أثاره " المنصف " لابن وكيع من معاودة ابن جني للكتابة في الموضوع نفسه . ومضي النقاد في ذلك شوطا آخر؛ فكتب أبو الحسن أحمد بن محمد الإفريقي المعروف بالمتيم كتابه " الانتصار المنبي على فضل المتنبي "، وبقية الانتصار، وكتابا ثالثا سماه " التنبيه على رذائل المتنبي ". وهذا الموقف ربما أشار إلى محاولة في التوسط والإنصاف. وكتب حمزة بن محمد الأصفهاني رسالة في " كشف عيون المتنبي ".

وهذه الكتب المذكورة لا تزال في صدر الغيب، وإنما نذكرها استكمالا للصورة العامة، دون أن نستطيع الحكم على ما فيها.

وقد توحي هذه المؤلفات بأن الجو كان صالحا لظهور كتاب " الوساطة "؛ ليكون بمثابة التوفيق بين الطرفين، والإصلاح بين الخصمين. وكلنا لسنا على يقين من أن هذه المؤلفات جميعا سبقت " الوساطة " في الظهور، كل ما يمكن أن نرجحه أن رسالة النامي وجبهة الأدب للحاتمي ثم الموضحة، ظهرت قبل كتاب القاضي الجرجاني، وقد نضيف إلى هذه الرسائل رسالة الصاحب بن عباد؛ لأن الجرجاني حين أخذ يعدُ ما أورده خصوم المتنبي من عيوب أدرج جميع ما أورده الصاحب بن عباد، على نحو يوحي بأنه قد اطلع على تلك الرسالة؛ كذلك نستطيع أن نرجح بأن القاضي الجرجاني قد اطلع على شرح ابن جني لديوان المتنبي، فهو يستشهد بما قاله أبو الطيب حول استعماله " سداس "[١] ، وهذا مما كان ابن جني يسأل المتنبي عنه، كذلك فإنه حين يقف عند لفظة " مخشلب "[٢] يعتذر عنها باعتذار يشبه ما جاء به ابن جني .[٣]

وإذا صحت نسبة " رسالة في كشف العيون " لحمزة الأصفهاني المؤرخ المعروف، فلا بد من أن تكون قد ألفت قبل الوساطة؛ لأن حمزة توفي سنة (٣٦٠ هـ).

أما كتب المغربي فلا ندري متى كتبت. وأما رد أبي القاسم الأصفهاني على ابن جني، فمن الواضح أن الجرجاني لم يطلع عليه، وأنه مما ألف بعد الوساطة.

وأما كتاب " المنصف " لابن وكيع فقد رجحنا أن يكون مما أُلف بعد سنة (٣٨٠هـ)، وإذا كان الجرجاني قد اطلع عليه؛ فيكون تاريخ الوساطة مما تأخر

---

(١) ينظر : الوساطة : ص ٤٥٧، ٤٥٨ .

(٢) ينظر : المرجع السابق : ص ٤٦١ .

(٣) ينظر : تاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر) – د / إحسان عباس – ص ٣١٢ ، ٣١٣ – دار الثقافة بيروت لبنان –الطبعة الرابعة ١٩٨٣ م .

تأليفه. وهنا يجوز لنا أن نفترض أنه أُلف بعد وفاة الصاحب، وليس القول بأسبقية " المنصف " أحق بالقبول من القول بأسبقية " الوساطة " في الزمن . غير أن الكتب التي ألفت قبل الوساطة إذا لم تستطع ان توحي بان الجو كان مهيأ للتوفيق والمصالحة ، فإنها لا تنفي أن الجو العام – وعلى الأخص جو المصالحات الشفوية – كان خير تربة صالحة لنمو الناقد المعتدل.(١)

في ضوء ما سبق يمكن القول: إن القضية التي احتدم حولها النزاع وقام لأجلها الصراع هي قضية أبي الطيب المتنبي ، وبتعبير أدق شاعرية المتنبي . فهل كان أبو الطيب شاعرا أم لم يكنه ؟ فإن كان الجواب الإيجاب ، فما مكانته بين الشعراء العرب، وإن كان بالسلب، فما وجه نفي الشاعرية عنه؟ وما الحجة في ذلك ؟.(٢)

وقد عاصر القاضي الجرجاني حركة النقد التي قامت آنذاك حول شعر المتنبي، ولما ظهرت رسالة الصاحب بن عباد (الكشف عن مساوئ المتنبي في شعره) رأى فيها جورا على الحق، وإسرافا في الخصومة، وشططا في النقد؛ فألف كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه)؛ ينصف فيه المتنبي من خصومة الصاحب (٣).

يقول القاضي : " وقد قدمنا لك في صدر هذه الرسالة من شعر أبي نواس وأبي تمام وغيرِهما ما مهّدنا به الطريق إلى هذا القول، وأقمناه علَماً يرجَع إليه

---

(١) ينظر: المرجع السابق – ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) ينظر : مفهوم النقد الأدبي في كتاب الوساطة أ/ بلقاسم مالكية – ص ١٨٧

(٣) ينظر : اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري – د / أحمد مطلوب : ٢٧٥ – مطابع دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٧٣م ؛ والفكر النقدي والأدبي في القرن الرابع الهجري – الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي – ص ٨١ – الناشر رابطة الأدب الحديث ٢٠١٠ م .

في هذا الحكم، وأعلمناك أنه ليس بغيتنا الشهادة لأبي الطيب بالعصمة، ولا مرادُنا أن نبرّئه من مقارفة زلّة، وأن غايتنا فيما قصدنا أن نلحِقَه بأهل طبقته، ولا نقصّر به عن رتبته، وأن نجعله رجلاً من فحول الشعراء، ونمنعك عن إحباط حسناته بسيئاته، ولا نسوّغ لك التحامل على تقدّمه في الأكثر بتقصيره في الأقل، والغضّ من عامّ تبريزه، بخاص تعذيره".(١)

ثانيا : التأكد من الخصومة وتحديد أطرافها :

يعد " الخصوم " العنصر الثاني من عناصر المحاكمة التي هي أساس النقد عند الجرجاني الذي يعرض لنا في كتابه أصنافا من الخصوم :

فمنهم مَنْ يعم بالنقص كل محدث ولا يرى الشعر إلا القديم الجاهلي وما سلك به هذا المنهج وأجرى على تلك الطريقة، ويزعم أن ساقة الشعراء رؤبة وابن هرمة وابن ميادة والحكم الخضري، فإذا انتهى إلى من بعدهم كبشار وأبي نواس وطبقتهم سمي شعرهم ملحا وطرفا، واستحسن منه البيت استحسان النادرة وأجراه مجرى الفكاهة، فإذا نزلت به إلى أبي تمام وأضرابه نفض يده وأقسم واجتهد إن القوم لم يقرضوا بيتا قط ولم يقعوا من الشعر إلا بالبعد. ومن كان هذا رأيه ومذهبه وهذه دعواه ونحلته؛ فقد أعطاك ما أردت من وجه، وإن مانعك سواه وسمح لك بما التمست وإن التوى عليك في غيره لان الذي انتصبت له وشغلت عنايتك به إلحاق أبي الطيب بهذه الطبقة وإضافته إلى هذه الجملة ، وقد بذل ذلك وقرب مطلبه عليك . فإن تكن الجماعة منسلخة من الشعر موسومة بالنقص مستحقة للنفي فصاحبك أولهم ، وإن تكن قد علقت منه بسبب وحظيت منه بطائل وكان له فيه قدم ومنه حظ وموقع ؛ فهو كأحدهم.(٢)

---

(١) الوساطة: ص ٤١٥، ٤١٦ .

(٢) ينظر: الوساطة :ص ٤٩؛ وتاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر) – د / إحسان عباس :ص ٣١٥.

ومن خصوم أبي الطيب مَنْ يسلم بفضل أبي تمام وحزبه، ولكنه لا يرى للمتنبي فضلا، وهذا الفريق هو المقصود بالمجادلة؛ لأنه خصم ألد ومخالف معاند؛ يقول القاضي : " وإنما خصمك الألَدّ، ومخالفُك المعاند، الذي صمدْت لمحاكمته، وابتدأت بمُنازعته ومحاجّته، من استحسن رأيك في إنصاف شاعر، ثم ألزمك الحيفَ على غيره، وساعدك على تقديم رجُل، ثم كلّفك تأخير مثله؛ فهو يسابقك إلى مدح أبي تمام والبحتري، ويسوّغ لك تقريظ ابن المعتز وابن الرومي؛ حتى إذا ذكرت أبا الطيب ببعض فضائله، وأسميته في عِداد من يقصر عن رتبته امتعض امتعاض الموتور، ونفر نِفار المَضيم، فغضّ طرْفه، وثنى عِطفه، وصعّر خدّه، وأخذته العزة بالإثم، وكأنما زوّى بين عينيه عليك المحاجم" (١).

وهذا الصنف الثاني من الخصوم هو: العصبية المتطرفة التي تعدل بصاحبها عن جادة الحق، وتسقطه في شراك الجهل، الذي يجعل صاحبه يأتي من التصرفات والمواقف ما لا يوافقه عليه عاقل أو يتبعه فيه فاضل، يخشى ظلم الناس والخروج عن الصواب .

– ثم هناك طائفة أخرى من الخصوم المعترضين على المتنبي، قسمهم القاضي إلى قسمين : القسم الأول هم من اللغويين والنحويين والآخر من أصحاب المعاني؛ وذلك في قوله: " فإن المعترضين عليه أحد رجلين، إما نحوي لغوي لا بصر له بصناعة الشعر، فهو يتعرض من انتقاد المعاني لما يدل على نقصه، ويكشف عن استحكام جهله .

– والقسم الآخر: هو " معنوي مدقق لا علم له بالإعراب، ولا اتساع له في اللغة، فهو ينكر الشيء الظاهر، وينقم الأمر البين"(٢).

---

(١) الوساطة : ص ٥٢ ، ٥٣؛ وينظر: النقد المنهجي عند العرب:ص ٢٧٧؛ واتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري– د/ أحمد مطلوب – ص/ ٣١٥ ، ٣١٦ (مرجع سابق).
(٢) ينظر: الوساطة : ص ٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

ثالثا : دعاوى الخصوم ودفاع القاضي عن المتنبي :

أجمل القاضي الجرجاني أكثر دعاوى خصوم المتنبي والمتمثلة في تعديد عيوبه وما وقع فيه من أخطاء في شعره، في مواضع عديدة من كتابه، منها- على سبيل المثال- قوله: " وقد رأيتك – وفقك الله – لما احتفلت وتعمّلت، وجمعت أعوانك واحتشدت، وتصفّحت هذا الديوان حرفاً حرفاً، واستعرضته بيتاً بيتاً، وقلّبته ظَهراً وبطْناً، لم تزد على أحرف تلقّطَتها، وألفاظ تمحّلَتها، ادّعيت في بعضها الغلط واللحن، وفي أخرى الاختلال والإحالة، ووصفت بعضاً بالتّعسّف والغثاثة، وبعضاً بالضّعف والركاكة، وبعضاً بالتعدي في الاستعارة؛ ثم تعدّيت بهذه السمة إلى جملة شعره، فأسقطت القصيدة من أجل البيت، ونفيت الديوان لأجل القصيدة، وعجّلت بالحُكم قبل استيفاء الحجة، وأبرمت القضاء قبل امتحان الشهادة "(١).

ويقول أيضا بعد أن انتهى من سرد الأبيات المعيبة عند المتنبي: " قد جمع في هذه الأبيات وفي غيرها مما احتذى به حذوها بين البرد والغثاثة، وبين الثقل والوخامة، فأبعد الاستعارة، وعوَص اللفظ، وعقد الكلام، وأساء الترتيب، وبالغ في التكلف، وزاد على التعمق؛ حتى خرج إلى السخف في بعض، وإلى الإحالة في بعض"(٢).

– وفي ضوء النصوص السابقة يمكن إجمال بعض دعاوى الخصوم التي دافع فيها القاضي عن أبي الطيب- وبدا في عرضه لها روح القضاء، سواء في التمهيد لها أو التعقيب عليها – في الآتي :

---

(١) الوساطة : ص ٨٢ .

(٢) الوساطة : ص ٩٢ .

- التعقيد والغموض .[١]
- مفتتح قصائده المعيبة[٢].
- ادعاء السرقة .[٣]
- الإفراط (غلو القدامى).[٤]
- الإفراط في الاستعارة . [٥]

- ما وقع فيه الطعن عليه من جهة الإعراب واللكنة في ناحية الزلل في اللغة، وما ألحق بذلك من النقص الظاهر والإحالة البينة والتقصير الفاحش.[٦] ..... وقد مهد القاضي لذكر تلك الدعاوى بما يتناغم ومنهج القضاة في صياغة عباراتهم، ولغاتهم القضائية، " وسبيل الجرجاني إلى محاجة كل طائفة هو أن يبصرها بما غاب عنها من معنى، أو ما أخطأت فيه من تفسير لفظ أو تطبيق قاعدة "[٧]؛ يقول الجرجاني :" قد قلت في هذه الأبواب بقدر ما احتملت الرسالة قولاً مجملاً يسهّل لك السبيل، ويوقفك على جهة الاحتجاج. ولم أجد لإثبات كلّ لفظة، واستعراض كل بيت موقعاً من التدبر مرضياً إذا كان أكثرها مذكوراً في الأبيات المتقدمة، وكان ما لم يذكر منها دالاً على نفسه، ومتميزاً عن غيره، لا سيما وقد كشفت لك هذه الجملة عن وجه التمييز، ودلّتك على مطْلَب العيب، كما مهّدت لك طريق العذر، فأما ما وقع الطعن عليه من جهة الإعراب، واللُكنَة في ناحية الزّلل في اللغة، وما ألحق بذلك من النّقْص الظاهر والإحالة البيّنة،

---

(١) ينظر: الوساطة : ص ٨٢ : ٩٨ .
(٢) ينظر: الوساطة: ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧ .
(٣) ينظر: الوساطة : ص ١٧٨ وما بعدها ، ٢١٦ : ٤١١ .
(٤) ينظر: الوساطة : ص ٤٢٠ : ٤٢٣ .
(٥) ينظر: الوساطة : ص ٤٢٩ : ٤٣٣ .
(٦) ينظر: الوساطة : ص ٤٤١ : ٤٧٩.
(٧) النقد المنهجي عند العرب – د / محمد مندور : ص ٣٠٣ .

والتقصير الفاحش، فلا بدّ من تعديده، والحكم على كل واحد بعينه؛ لاختلاف مأخَذِ حججه، وتشعّب مذاهب القول في قبوله وردّه؛ وإنما أذكُر ما انتهى إليّ منه سماعاً وبلاغاً، وما وقفتُ عليه كشفاً واستقراء؛ غير أني لا أتجاوز ما يقعُ الاعتراض عليه من أهل العلم، وما يجري التنازعُ فيه بين أهل التحصيل والفهم؛ فإني لو شرعتُ في تبيين كل ما يشكل منه على الشّادي والمتوسط، وعلى الطبقة الأولى من أهل الأدب لاحتجتُ إلى تفسير الديوان بأسْره، فإن اقتصرتُ فعلى مُعظَمه وأكثره "[١].

– ويقول في موضع آخر: " ولو عرّجنا على كل معترِض وأصغينا لكل قائل لامتدّ بنا القول ولأعجزَنا كثرةُ الخصْم عن امتحان الشهادات، وشغلنا باتّصال الدعوى عن التوسّط، وإنما يقصد بالكشف ما يشتبه، ويتوسط في الأمر الذي يشكل ويلتبس. ونصون كتابنا عن سخيف الاعتراض، كما نصونه عن ضعيف الانفصال ".[٢]

ولذا فقد أرشد الجرجانيُ القارئَ الناقدَ في كتابه[٣] إلى ما ينبغي عليه أن يضعه أمامه قبل أن يندفع في نقده ويتحامل على الشعراء والكتاب؛ لأن النقد ليس تعبيرا عن هوى أو رغبة، وإنما هو إظهار للحق وكشف عن القيم الفنية والأدبية من غير تعصب واندفاع. وقد كان القاضي منصفا كل الإنصاف حينما قرر هذه الأسس قبل أن يخوض في شعر المتنبي وموازنته بشعر الآخرين، والرد على خصومه المتألبين، وقد كانت هذه الأسس نبراسا استضاء به وهو يطوف في شعر أبي الطيب ويعرض الآراء ويوضح الأهداف. وما أقبح الهوى حينما يعرض ويملك النفوس، وما أحسن البصائر والأبصار حينما يجلو الحقيقة ويكشف

(١) الوساطة : ص ٤٣٤ .
(٢) الوساطة : ص ٤٤٠ .
(٣) ينظر: الوساطة: ص ٥٣ ، ٥٤ .

الأمور، وليس كالعصبية ما يعمي البصائر والأبصار، وليس كالحيدة ما يظهر الحق ناصعا جليا.(١)

ولذلك فقد أخذ القاضي الجرجاني على نفسه أن يكون وسيطا بينهم كالقاضي الذي ينظر في قضية ما؛ وهذا ما دعاه إلى رسم منهج في القراءة يقوم على أساسين:

الأول: هو وجوب النظر في النص في سبيل تذوقه وفهمه .

والآخر: هو رسم ملامح المتلقي الناقد المنصف الذي يستند إلى ذوقه في إصدار حكم الجودة أو الرداءة .

ولكل من الأساسين ملامح يعمل القاضي على توضيحها، وهو إذ يسعى إلى ذلك؛ إنما يدرك مكانته الوسطى بين نقاد أبي الطيب؛ فيقول: " ولعلك إذا رأيت هذا الجدّ في السعي، والعنف في القول تقول: إنما وقفت موقف الحاكم المسدد، وقد صرت خصْماً مجادلاً، وشرعت شروع القاضي المتوسط، ثم أراك حرباً منازعاً؛ فإن خطر ذلك ببالك وحدثتْك به نفسك فأشعِرها الثقة بصدقي، وقرّر عندها إنصافي وعدْلي"(٢)

وفكرة الوسطية التي بُنِيَ عليها دفاعُ القاضي الجرجاني عن المتنبي لها مستندها العلمي؛ ففي علم مقاصد الشريعة الإسلامية جاءت وسطا بين مدرستي الظاهرية (ابن حزم) والباطنية (الغلو في التأويل)، نراها في مناهج الأصوليين

---

(١) ينظر: اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري –د/ أحمد مطلوب:ص ٢٨١ . (مرجع سابق)

(٢) الوساطة : ص ١٧٨؛ وينظر: التلقي في النقد العربي في القرن الرابع الهجري – مراد حسن فطوم – ص ١١٧– منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – دمشق– ٢٠١٣م؛ والبلاغة العربية تاريخها – مصادرها – مناهجها : د / علي عشري زايد / ص ٧٨ / الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة – الطبعة التاسعة ٢٠١٥ م .

عند تعارض الأدلة؛ فيقدمون إمكانية جمع الأدلة على إلغائها عند انعدام الترجيح بينها، نجدها أيضا عند المناطقة من خلال الحد الوسط الذي يجمع بين القضيتين.(١)

وقد أطال القاضي الوقوف عند ما أُخِذَ على أبي الطيب يبين عيوبه، ويذكر ما قد يكون له من توجيه، وإذا طبقنا رأى المؤلف في أن الشعر لا يكون مقبولا بالمحاجة والمخاصمة، أدركنا أن هذا الشعر الذي دافع عنه القاضي لا يمكن أن يرتفع إلى درجة الشعر الجيد .

ولم يقف المؤلف عند الشعر الجيد لأبي الطيب يبين أسباب روعته، ونواحي الجمال فيه، ولو أنه فعل؛ لكان ذلك من أقوى وسائل الدفاع عن المتنبي، وكان المجال واسعاً أمامه للموازنات بينه وبين غيره. وإنه حتى في الموازنات القليلة التي عقدها بينه وبين غيره، لم يقف طويلا؛ ليبين فضل أبي الطيب، ومقدار سموه في الناحية التي اتجه إليها، ولكنه كان يلمس ذلك لمسات مسرعة.(٢)

– ففي مفتتح رد القاضي على الدعاوى المتعلقة بأخطاء اللغة الواقعة في شعر أبي الطيب، بدت في عباراته روح القضاء؛ فنجده يقول : " وقد تفقدت ما

---

(١) ينظر : الرسالة – محمد بن إدريس الشافعي – ص ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ – تحقيق : عبد الفتاح بن ظافر كبارة – دار النفائس بيروت لبنان – الطبعة الأولى ١٩٩٩م ؛ والمستصفى من علم الأصول – أبو حامد أحمد بن محمد الغزالي – ص : ٢ / ٣٠٣ – تحقيق حمزة بن زهير حافظ – دار الفكر لبنان (ط . ت) ؛ والإحكام في أصول الأحكام – علي بن محمد الآمدي – ٣ / ٢٣٧ – تحقيق : عبد الرزاق عفيف – دار ابن حزم – الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م ؛ والمنطق الصوري أسسه ومباحثه – علي عبد المعطي ومحمد محمد قاسم: ص ٢٦٩، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، – دار المعرفة الجامعية – مصر– ١٩٨٥ م .

(٢) ينظر: القاضي الجرجاني – د / أحمد أحمد بدوي – ص ٧٤ – دار المعارف – الطبعة الثانية (د . ت) .

أنكرَهُ أصحابُك من هذا الديوان، بعد الأبيات التي حالُها من امتناع المحاجة فيها، وتعذّر المخاصمة عليها ما وصفْت فوجدته أصنافاً، منها ألفاظ نُسبَت إلى اللّحن في الإعراب .... ، وقد حكيْت في كل باب منها ما علِقتُه من كلام أصحابك، وما قابلهم به خصومُك، ورأيت السّلامة في أن أقتصر من هذه الوساطة على حُسن التبليغ، وحسن التأدية، وتقريب العبارة، وجمع المتفرّق، ثم أقف منكما حجْزةً، وأخرُج عنكما صفراً؛ قد أدّيتُ عن كل فريق ما تحملتُه، وسلمتُ من الميل فيما تكلّفته.

وكما لا أحكم على خصمك بالخطأ في كل ما يذكره، فكذلك لا أبعدُك من الصواب في أكثر ما تصفه. وجملة القول في هذه الأبيات وأشباهها أنه لو وُفّي فيها التهذيب حقه. ولم يُبخَس التّثقيف شرطَه؛ لانقطعت عنها ألسُن العيب؛ وانسدّت دونها طرُق الطعن، ولدخَلتْ في جملة أخواتها؛ ولجرتْ مجرى أغيارها؛ ولاستغنت عن تكلّف البحث والتّنْقي؛ واستغنى خصمك عن تمحّل الحجج والمعاذير. "[1].

وبهذا يكون القاضي الجرجاني قد وقف موقف من يريد أن يكون قاضياً يفصل في الخصومة؛ ولذلك جاء تأليفه لكتابه الوساطة لا ينهج فيه نهج المفرطين في المدح، ولا الزارين على الشاعر بالباطل، ولكن لكي يبين وجه الحق فيما قاله الخصمان.

ولذا فهو يرى أن المرء إذا دلت على فضله آثار ظاهرة، ونطقت بتقدمه شواهد صادقة، فصاحبها فاضل متقدم، فإن عثر له من بعد على زلة، ووجدت له بعقب الإحسان هفوة، انتحل له عذر صادق، أو رخصة سائغة؛ فإن أعوز قيل: زلة عالم، وقل من خلا منها.

---

(١) الوساطة : ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

ذلك هو المبدأ الذى يدين به القاضي الجرجانى، ومعناه ألا ينبغى أن تذهب السيئات بالحسنات، وألا يفخم من أمر السيئة بل ينتحل لها العذر على أن يكون صادقاً، وأن يعترف بالخطأ إن لم يمكن التماس العذر. وإن هذا المبدأ هو الذي يميز بين القاضي وخصوم الشاعر وأنصاره؛ فالأولون لا يلتمسون العذر للزلات، ويمضون معظمين من شأنها، والآخرون لا يعترفون بالخطأ، بل يلتمسون معاذير لا يصححها العقل، ولا يرضاها.

وربما كان تعظيم السيئات في الرسالة التي كتبها الصاحب بن عباد هو الذى حفز القاضى إلى تأليف كتابه، كما صرح بهذا الثعالبي في قوله: " ولما عمل الصاحب رسالته المعروفة فى إظهار مساوئ المتنبى، عمل القاضى أبو الحسن كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه "(١).

وهنا يظهر ملمح من ملامح منهج القاضي النقدي، وهو أنه بعد أن يُسلَم بما في شعر أبي الطيب من عيوب، يردف ذلك بما هو مستجاد من أشعاره؛ لعلها تكون شافعة لها، وقد مهد لذلك بعبارات رجل القضاء المتمرس البارع في مهنته؛ من ذلك قوله: " فإن توسّعت في الدعاوى فضلَ توسّع، ومِلتَ مع الحيْف بعض الميل حتى تناولت طائفةً من المختار، فجعلتَه في المنفي، وأخذْت صدْراً من الجيد فجعلته مع الرديء – ولسنا نُنازِعك في هذا الباب – فهو باب يضيق مجالُ الحجةِ فيه، ويصعبُ وصول البرهان إليه. وإنما مدارُه على استشهاد القرائح الصافية، والطبائع السليمة، التي طالت مُمارستُها للشعر، فحذقَت نقدَه، وأثبتت عياره، وقوِيت على تمييز، وعرفت خلاصه، وإنما نُقابل دعواك بإنكار خصْمك، ونُعارض حُجّتك بإلزام مخالفك إذا صِرنا إلى ما جعلتَه من باب الغَلط واللّحْن، ونسبتَه إلى الإحالة والمناقضة، فأما، وأنت تقول: هذا غثٌ مستبرَد، وهذا متكلّف

(١) ينظر: يتيمة الدهر – الثعالبي : ٤ / ٤ ؛ والقاضي الجرجاني – د / أحمد أحمد بدوي – ص ٤٧، ٤٨ – دار المعارف – الطبعة الثانية (د . ت)

متعسّف، فإنما تخبِر عن نُبوِّ النفس عنه، وقلّة ارتياح القلب إليه. والشعر لا يحبَّبُ إلى النفوس بالنظر والمحاجّة، ولا يحلّي الصدور بالجِدال والمُقايسة؛ وإنما يعطِفها عليه القبول والطّلاوة، ..... ولكن الذي أطالبك به وأُلزمك إياه ألا تستعجل بالسيئة قبل الحسنة، ولا تقدّم السُخْط على الرحمة، وإن فعلتَ فلا تُهمِل الإنصاف جملة، وتخرج عن العدْل صِفراً؛ فإن الأديب الفاضل لا يستحسن أن يعقد بالعثرة على الذنب اليسير من لا يحمد منه الإحسان الكثير. وليس من شرائط النَّصفة أن تنعى على أبي الطيب بيتاً شذّ، وكلمة ندَرت، وقصيدةً لم يُسعِده فيها طبعُه؛ ولفظةً قصرت عنها عنايته، وتنسى محاسنَه، وقد ملأت الأسْماع، وروائعه وقد بهرت. ولا من العدل أن تؤخره الهفوةُ المنفردة، ولا تقدمه الفضائل المجتمعة، وأن تحطه الزلةُ العابرة، ولا تنفعه المناقبُ الباهرة، وكيف أسقطته من طبقات الفحول وأخرجته من ديوان المحسنين لهذه الأبيات التي أنكرتها، ولم تسلم له قصد السبق وخصال الفضل وتعنون باسمه صحيفة الاختيار..."[١].

فالقاضي في هذا النص صاحب منهج نفسي؛ لأنه إنما يصدر عنه في مناقشته خصوم المتنبي، مبيناً لهم طبيعة النقد الأدبي، وأن المعول عليه فيه، إنما هو الذوق، والطبع. كما أنه يطالب المتلقي بفحص نفسه عند سماعه شعر الغزل، وتفقد ما يتداخلها من الارتياح، ويستخفها من الطرب. وهذه الدعوة هي ما يطلق عليها علم النفس الحديث"التأمل الباطني"، وهذه الطريقة الجديدة في تذوق الأدب، ما هي إلا دعوة مبكرة أصيلة، وتطبيق مبتكر للمنهج النفسي في النقد الأدبي.[٢] ويحاج الجرجاني هؤلاء الخصوم فيقول: " وأُقبِل عليك أيها الراوي المتعتّب فأقول

---

(١) الوساطة : ص ٩٩ : ١٠١ .

(٢) ينظر:النظرية النقدية عند العرب حتى نهاية القرن الرابع الهجري– د/ هند حسين طه :ص ٣١٧(مرجع سابق).

لك: خبّرني عمّن تعظّمه من أوائل الشعراء، ومن تفتتح به طبقاتِ المحدَثين؛ هل خلص لك شعْر أحدهم من شائبة، وصفا من كدِر ومَعابة ؟

فإن ادّعيت ذلك وجدت العِيان حجيجَك، والمشاهدة خصْمك؛ وعدنا بك إلى أضعاف ما صدّرنا به مخاطبتك، واستعرضنا الدواوين فأريناك فيها ما يحول بينك وبين دعواك، ويحجُزك إن كان بك أدنى مُسكة عن قولك. فإن قلت: قد أعثُر بالبيت بعد البيت أنكِره، وأجد اللفظ بعد اللفظ لا أستحسنه، وليس كلّ معانيهم عندي مرضية، ولا جميع مقاصدهم صحيحة مستقيمة.

قلنا لك: فأبو الطيب واحدٌ من الجملة، فكيف خُصّ بالظلم من بينها؟!، ورجل من الجماعة فلِم أفرد بالحيف دونها؟!

فإن قلت: كثُر زللُه، وقلّ إحسانه، واتسعت معايبه، وضاقت محاسنه. قلنا: هذا ديوانُه حاضراً وشعره موجوداً ممكناً؛ هلم نستقرئه ونتصفّحه، ونقلبه ونمتحنه، ثم لك بكل سيئة عشر حسنات، وبكل نقيصة عشر فضائل، فإذا أكملنا لك ذلك واستوفيته، وقادك الاضطرار إلى القبول والبهْت، ووقفت بين التسليم والعناد عُدْنا بك إلى بقية شعره فحاججناك به، وإلى ما فضل بعد المقاصّة فحاكمناك إليه .

وقد نجد كثيراً من أصحابك ينتحل تفضيلَ ابن الرومي ويغلو في تقديمه، ونحن نستقرئ القصيدة من شعره، وهي تناهزُ المائة أو تُربي أو تُضعِف، فلا نعثر فيها إلا بالبيت الذي يروق أو البيتين؛ ثم قد تنسلخ قصائد منه وهي واقفة تحت ظلها، جارية على رسلها؛ لا يحصل منها السامع إلا على عدد القوافي وانتظار الفراغ، وأنت لا تجد لأبي الطيب قصيدة تخلو من أبيات تُختار، ومعان

تستفاد، وألفاظ تروق وتعذب، وإبداع يدلّ على الفطنة والذكاء، وتصرُّف لا يصدُر إلا عن غزارة واقتدار" (١).

وهذا منهج الدفاع لا النقد، منهج " قياس الأشباه والنظائر ". فالجرجاني لا يميز المتنبي بخصائص ولا يرد هجمات، وإنما يسلم بما عيب عليه، ثم يلتمس لذلك العذر بأن يدعونا إلى المقاصة بين جيده ورديئه، ثم إلى قياسه بغيره من الشعراء.

وهنا نحس أن الجرجاني لم يكن يدرك ما في شعر هذين الشاعرين من جمال، ولا غرابة في ذلك، فالجرجانى رجل أخلاق، رجل مبادىء، وذوقه أقرب إلى الذوق العربي الكلاسيكي منه إلى الذوق الذي يستطيع أن يعجب بهذين الشاعرين اللذين ينفردان بين الشعراء العرب بنزعتهما الفنية الخالصة.(٢)

هذا هو منهج القاضي في الدفاع عن أبي الطيب في جانبه النظري وقد بدت في عباراته روح القضاء، كما هو واضح .

فإذا ما رحنا نتلمس هذه الروح في جانبه التطبيقي وجدناها حاضرة بقوة فيما عبر به القاضي من عبارات، وما استخدمه فيها من لغة قضائية بارعة في توجيه الشواهد الشعرية التي رصدها في وساطته؛ للتأكيد على وجهة نظره فيما أبداه فيها من آراء، وقد اتبع في ذلك سير التاريخ، فيبدأ بأبي نواس، يورد ما يراه جميلا في شعره، ثم يعقبه بالسخف منه والخطأ، سواء من ناحية اللغة أم ناحية الأوزان، حتى يصل إلى فساد عقيدته في الشرع فيستشهد لذلك بأبيات واضحة الدلالة على الكفر . (٣)

---

(١) الوساطة : ص ٥٣، ٥٤ .

(٢) ينظر: النقد المنهجي عند العرب : ص ٢٧٩ .

(٣) ينظر: الوساطة: ص٦٣، ٦٤.

ثم يذكر أبياتا لأبي الطيب تدل على ضعف العقيدة وفساد المذهب في الديانة كقوله:[١]

يترشفن من فمي رشفات ∴ هن فيه أحلى من التوحيد

وقوله[٢]:

وأبهر آيات التهامي أنه ∴ أبوكم وأجدى مالكم من مناقب[٣]

والجرجاني يرى كما رأي الصولي من قبل أنه لو كانت الديانة عارا على الشعر، وكان سوء الاعتقاد سببا لتأخر الشاعر؛ لوجب أن يمحى اسم أبي نواس من الدواوين ويحذف ذكره إذا عدت الطبقات؛ ولكان أولاهم بذلك أهل الجاهلية ومن تشهد الأمة عليه بالكفر؛ ولوجب أن يكون كعب بن زهير وابن الزبعري وأضرابهما ممن تناول رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – وعاب من أصحابه بكما خرسا ، وبكاء مفحمين، ولكن الأمرين متباينان، والدين بمعزل عن الشعر.[٤]

وأحسب هنا أننا أمام الجرجاني في لبوس القاضي؛ فقد استبعد الشعر بوصفه دليلاً شرعياً على ضعف عقيدة الشاعر، وهذا له سند من تأويلات قوله تعالى: (وأنهم يقولون ما لا يفعلون)[٥] ورأى بعض الدارسين[٦] أن رأي القاضي

(١) ديوان المتنبي: ص ١٩ – دار بيروت للطباعة والنشر – ١٩٨٣م .
(٢) ديوان المتنبي: ص ٢٢٧.
(٣) الوساطة: ص٦٣ .
(٤) ينظر: الوساطة: ص٦٤ .
(٥) الشعراء: ٢٢٦.
(٦) ينظر: القاضي الجرجاني الأديب الناقد – محمود السمرة : ص ١٦٠ ، ١٦١ – المكتب التجاري للطباعة – الطبعة الأولى – ١٩٦٦م.؛ والفصل بين الشعر والدين في التراث النقدي عند العرب – كامل يوسف عتوم – ص ٢٠ – بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها – المجلد الثالث – العدد الثاني – ربيع الأول ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

يعكس إيمان عصره بالفصل بين الأدب والدين . وذهب آخر إلى أن رأي الجرجاني في الفصل بين الدين والشعر يعبر عن إقرار النقاد العرب لمبدأ " التحرر الفكري "؛ ولذا أعرب عن فرحته بهذه النظرات التقدُمية .(١) ويستمر القاضي الجرجاني في قياس الأشباه والنظائر؛ فيترك أبا نواس ليتحدث عن أبي تمام، مفتتحا حديثه بلغة فيها روح القضاء ؛ يقول : " ولو لزمت هذا المثال – مثال شعر أبي نواس، وما فيه من تفاوت – في شعر أبي تمام لتظاهرت عليك الحجج، وكثرت عندك الشواهد، فقوى في نفسك رأىى واعتقادي، وتصور لك صدقي وإصابتي "(٢).

ويأخذ في إيراد الجيد من شعر أبي تمام ثم السخيف . وأيا ما يكون الأمر، وسواء أكان نقد الجرجاني لأبي تمام نقدا أصيلا أم مأخوذا عن الغير، وسواء أكان موفقا دائما أم لم يكن، فإن صاحب الوساطة قد بسط القول فيه وهو ينص بصريح العبارة على أنه لم ينقده لنفسه بل تمهيدا للدفاع عن المتنبي، كما يعلل اختياره لأبي نواس وأبي تمام بأن أحدهما سيد المطبوعين، والآخر إمام أهل الصنعة، وإذا كان شعرهما لا يخلو من سقط وسقط كثير، فكيف يلام المتنبي لما جاء في بعض شعره من عيوب؟!؛ يقول الجرجانى بعد أن فرغ من نقده لشعر أبي تمام جيده ورديئه : " ثم أعود إلى نسق الكتاب وأكتفي بما قدمته من هفوات أبي تمام، وإن كان ما أغفلته أضعاف ما أثبته؛ إذ البغية فيه الاعتذار لأبي الطيب لا النعي على أبى تمام، وإنما خصصت أبا نواس وأبا تمام؛ لأجمع لك بين سيد المطبوعين وإمام أهل الصنعة، وأريك أن فضلهما لم يحمهما من زلل، وإحسانهما

(١) ينظر: القاضي الجرجاني والنقد الأدبي – د/ عبده عبد العزيز قلقيلة : ص ٢٨٨– الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة ١٩٩١م؛ والفصل بين الشعر والدين في التراث النقدي عند العرب – كامل يوسف عتوم – ص ٢٠.

(٢) ينظر: الوساطة :ص ٦٥؛ وينظر: الوساطة:ص ٦٤؛ والنقد المنهجي – د/ محمد مندور:ص ٢٨٠ .

لم يصف من كدر؛ فإن أنصفت فلك فيهما عبرة ومقنع، وإن لججت فما تغنى الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون.

وقد رأيتك – وفقك الله – لما احتفلت وتعملت، وجمعت أعواتك واحتشدت، وتصفحت هذا الديوان حرفا حرفا، واستعرضته بيتا بيتا، وقلبته ظهرا وبطنا، لم تزد على أحرف تلقطتها وألفاظ تمحلتها، ادعيت في بعضها الغلط واللحن، وفي أخرى الاختلال والإحالة، ووصفت بعضها بالتعسف والغثاثة، وبعضها بالضعف والركاكة وبعضها بالتعدي في الاستعارة، ثم تعديت بهذه السمعة إلى جملة شعره ، فأسقطت القصيدة من أجل البيت، ونفيت الديوان لأجل القصيدة، وعجلت بالحكم قبل استيفاء الحجة، وأبرمت القضاء قبل امتحان الشهادة "[(١)].

ثم يورد السخيف من شعره وكل الأبيات التي يختارها لذلك ليست اختياره هو، وإنما سبقه إليها خصوم الشاعر أمثال الصاحب والحاتمى وغيرهم. ثم يأخذ القاضي في إيراد ما اختار من جيد الشاعر بدون تعليق ولا شرح، وإن كان قد لجأ بعض الأحيان إلى المقارنة، وإن لم يفصلها ولم يحكم فيها دائما. فهو يورد مثلا قصيدة المتنبي التي قالها في مصر ووصف فيها الحمى التي كانت تعتاده عندئذ :

وزائرتي كأن بها حياء ∴ فليس تزور إلا في الظلام ... الخ[(٢)]

ثم يقول: " وهذه القصيدة كلّها مختارة؛ لا يعلمُ لأحدٍ في معناها مثلُه. والأبياتُ التي وصف فيها الحمى أفراد، وقد اخترع أكثر معانيها، وسهل في ألفاظها؛ فجاءت مطبوعةً مصنوعة. وهذا القسمُ من الشعر هو المطمِع المؤيس. وقد أحسن عبد الصّمد بن المعذَّل في قصيدته الرائية التي وصف فيها الحمَّى،

---

(١) الوساطة :ص ٨٣؛ وينظر: النقد المنهجي عند العرب: ٢٨٢.

(٢) ديوان المتنبي: ص ٤٨٤ . والبيت من قصيدة مطلعها : مَلُومُكُمَا يجل عن الملام ووقع فعاله فوق الكلام . ينظر: الديوان– ٤٨٢ : ٤٨٥.

وقصر في الضادية وفي مقاطع له في وصفها، وكأن أبا الطيب قصد تنكُّب معانيه فلم يُلِمّ بشيء منها.... فأحسن وأجاد، وملح واتسع، وأنت – إذا قِست أبيات أبي الطيب بها على قصَرها، وقابلت اللفظ باللفظ، والمعنى بالمعنى، وكنت من أهل البصر، وكان حظٌ في النقد تبينت الفاضل من الفضول. فأما أنا فأكرهُ أن أبتّ حُكماً أو أفضّل قضاء، أو أدخل بين هذين الفاضلين، وكلاهما مُحسِن مصيب"(١).

ولأن التعقيد والغموض من العيوب التي وقف عليها خصوم أبي الطيب طويلاً؛ قدحاً في شاعريته؛ لذا فهو يبدأ بمناقشة هذا الدعوى، ذاكراً أن أبا تمام قد بلغ ما لم يبلغه المتنبي، ومع هذا لم يسقط ذلك شعره فيقول : " ولو كان التعقيدُ وغموضُ المعنى يُسقطان شاعراً لوجب أن لا يُرى لأبي تمام بيت واحد؛ فإنا لا نعلم له قصيدة تسلم من بيتٍ أو بيتين قد وفَر من التعقيد حظهما؛ وأفسد به لفظهما، ولذلك كثُر الاختِلاف في معانيه،... ".(٢)

ثم يقول :" وأنت لا تجد في شعر أبي الطيب بيتاً يزيد معناه على الغموض، أو تتعقد ألفاظه تعقُد أبيات الفرزدق، فأما ديوان أبي تمام فهو مشحون بهذين القسمين، ومن أنصف حجزه حضور البينة عن المنازعة ".(٣)

ورفض القاضي للغموض والتعقيد ينطلق من طبيعة الشخصية العربية التي تميل بذوقها الفطري إلى الوضوح والنفور من التعقيد .(٤)

وفي رده على دعوى مطالع قصائد المتنبي المعيبة، ظهر تحرج القاضي النزيه في الفصل بين المتنبي وخصومه، معترفا في تواضع يحمد له، أنه لم يحط

---

(١) الوساطة : ص ١٢٠،١٢١ ، ١٢٢؛ وينظر: النقد المنهجي – د/ محمد مندور:ص ٢٨٤ .
(٢) الوساطة: ص ٤١٧، ٤١٩ ؛ وينظر : النقد المنهجي : ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .
(٣) الوساطة: ص ٤١٩.
(٤) ينظر: المصطلح النقدي في التراث العربي – محمد عزام : ص ٢٦٤ ، ٢٦٥– دار الشرق العربي – دمشق (د.ت).

بكل ما قالته العرب قبل المتنبي، وأنه لا يستطيع أن يجزم في مسألة الأخذ عن الغير؛ لما تستلزمه من الإحاطة والحذر، والشعر قد ضاع أكثره، وما بقي لا سبيل إلى استيعابه كله؛ فنجده يقول: " أفتستَجيزُ لي على ما تراه أن أتسرع ولا أتحرّز، وأعجل ولا أتلبّث؟ "(١).

ثم يأخذ في إيراد الأمثال التي جاءت في شعر المتنبي، يوردها في صمت، حتى إذا انتهى، اعتذر عما يمكن أن يكون بينها من شعر رديء ساق إليه سهو عارض التمييز، أو غفلة لابست الاختيار، وهو يترك للقارىء الحرية في أن يحذف من بينها ما يريد؛ لأن ما يبقى كاف لنحكم للشاعر بالتبريز في الجودة •(٢) كذلك لم يغفل القاضي الجرجاني – وهو يدافع عن أبي الطيب في مسألة ادعاء خصومه وقوع السرقة في شعره – كيف أسرف نقاد ذلك العهد في استخدام السرقات كوسيلة لتجريح الشعراء؛ فقد رأى كيف اتهم الحاتمي أبا الطيب في مناظرته الشهيرة بأنه لم يخلص له إلا الغث الرديء، وأما الجيد فقد سرقه عن غيره، وولج ذلك الباب كثيرون غير الحاتمي، وكان ابن وكيع الشاعر المصري فيما يظهر من أشد الناس إسرافا في ذلك. لم يكن إذن للجرجانى بد من الكلام في السرقات، ولقد تكلم فأطال حتى شغل حيزا كبيرا من كتابه(٣).

وهو يبدأ كلامه فيقول عن خصمه : « ورأيتك وأصحابك أنحيتم في منازعة خصمك على ادعاء السرق؛ فقال قائلكم: ما يسلم له بيت ولا يخلص من معانيه معنى، وما هو إلا ليث مغير وسارق مختلس... وقلت إنما عمد إلى شعر

(١) الوساطة : ص ١٥٩ ، ١٦٠ ؛ وينظر : النقد المنهجي عند العرب : ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
(٢)ينظر: النقد المنهجي – د/ محمد مندور: ص ٢٨٦، ٢٨٧ .
(٣) ينظر: الوساطة: من ص ١٨٣ إلى ص ٤١١.

أبي تمام فغير ألفاظه وأبدل نظمه، فأما المعاني فهي تلك بأعيانها أو ما سرقه من غيرها، فإن اعتمد على قريحته وحصل على فكره وخاطره جاء بمثل قوله[١]:

إن كان لا يُدْعَى الفتى إلا كذا ∴ رجلا فَسَمَ الناس طرا إصبعا.....

فهذا مقدار اختراعه وهذه طريقة ابتداعه، فإن زاد عليه وتجاوزه قليلا؛ اضطر إلى تعقيد اللفظ، وفساد الترتيب، واضطراب النسج، فصار خيره لا يفي بشره ، وجرمه يزيد على عذره، ثم لم يظفر فيه بمعنى شريف، وإنما هو الإفراط، والإغراق، والمبالغة، والإحالة ...

وإنما تجد له المعنى الذي لم يسبقه الشعراء إليه إذا دقق؛ فخرج عن رسم الشعر إلى طريق الفلسفة فقال [٢] :

ولَجُدْتَ حتى كدتَ تبخلُ حائلا ∴ للمُنتهَى ومن السرور بُكاءُ ...الخ [٣]

– ثم يستمر القاضي في محاجة من يزعم أن أغلب معاني المتنبي مسروقة؛ فيقول : " قد أنصفناك في الاستيفاء لك، والتبليغ عنك، ولسنا نُنكِر كثيراً مما قلتَه، ولا نردّ اليسير مما ادّعيته، غير أن لخصمك حُجَجاً تُقابل حُجَجك، ومقالاً لا يقصّر عن مقالك. وزعم خصمُك أنك وأصحابك وكثيراً منكم لا يعرف من السَّرَق إلا اسمَه، فإن تجاوزه حصل على ظاهره، ووقف عند أوائله؛ فإن استُثبتَ فيه، وكُشِف عنه، وُجد عارياً من معرفة واضحهِ، فضلاً عن غامضه، وبعيداً من جليه، قبل الوصول الى مُشكله..... " [٤] .

---

(١) ديوان المتنبي: ص ١٢٠ .

(٢) ديوان المتنبي: ص ١٢٨ .

(٣) ينظر: الوساطة ١٧٩،،١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢؛ والنقد المنهجي – د/ محمد مندور:ص ٢٨٧

(٤) الوساطة: ص ١٨٣ ، ١٨٤.

ولما وجد القاضي الجرجاني أن الكثير ممن سبقوه يتهمون الشعراء بالسرقة دونما دليل أو برهان مقنع؛ دفعه هذا ليعتبر أن السرقة " بابٌ يحتاج إلى إنعام الفِكر، وشدّةِ البحث، وحسن النظر، والتحرّز من الإقدام قبل التبيّن، والحكم إلا بعد الثقة، وقد يغمُض حتى يخفى، وقد يذهب منه الواضح الجلي على من لم يكن مرتاضا بالصناعة، متدرّبا بالنقد؛ وقد تحمِل العصبيةُ فيه العالِمَ على دفع العِيان، وجحْدِ المشاهدة، فلا يزيد على التعرّض للفضيحة، والاشتهار بالجَوْر والتحامل! "(١) .

ولما كان القاضي(٢) يرى أن الكثير من النقاد الذين سبقوا الجرجاني يرون أن المحدثين من الشعراء وجدوا المعاني سهلة خالصة دون عناء؛ لأن من سبقهم من الشعراء شق طريقها، ويسر سبل الوصول إليها؛ فما كان على المحدثين إلا تطويرها والتحسين فيها، فهم لم يتركوا للمحدثين إلا قدرا قليلا من المعاني يجدون أنفسهم مضطرين إلى تناول معاني سابقيهم؛ ومن ثم فهو يدعو بحسه القضائي إلى التماس العذر لهم ونفي المذمة عنهم؛ فيقول:

ومتى أنصفتَ علمت أن أهل عصرِنا، ثم العصر الذي بعدنا أقربُ فيه إلى المعذرة، وأبعد من المذمّة؛ لأن من تقدّمنا قد استغرق المعاني وسبق إليها، وأتى على معظمها؛ وإنما يحصل على بقايا: إما أن تكونَ تُرِكت رغبةً عنها، واستهانةً بها، أو لبعدِ مطلَبها، واعتياص مرامها، وتعذّر الوصول إليها؛ ومتى أجهَد أحدُنا نفسَه، وأعمل فكرَه، وأتْعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنّه غريباً مبتدَعاً، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً، ثم تصفّح عنه الدواوين لم يُخطِئه أن يجدَه بعينه، أو يجد له مثالاً يغضّ من حُسنِه؛ ولهذا السبب أحظر على نفسي، ولا أرى لغيري بتّ الحكم على شاعر بالسرقة.....، إلا أني إذا وجدتُ في شعره معاني كثيرة

---

(١) الوساطة:ص ٢٠٨.

(٢) ينظر: الوساطة: ص ٥٢،٥٣.

أجدها لغيره حكمت بأن فيها مأخوذاً لا أثبته بعينه، ومسروقاً لا يتميز لي من غيره، وإنما أقول: قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، فأغتنم به فضيلةَ الصدق، وأسلم من اقتحام التهوّر"[١].

وفي هذا إشارة جلية إلى أن القاضي الجرجاني لا يمنع استفادة المحدث من أفكار سابقيه؛ بشرط الزيادة في المعنى أو التجويد في الأسلوب. وهو رأي منصف غير متزمت يدل على وعي تام وإدراك جيد للأساليب الشعرية، ومن هنا فهو يدعو الشعراء إلى الاعتماد على أنفسهم، والتفتيش عن مواهبهم؛ حتى يبتكروا المعاني وينقبوا عنها؛ فيدعوهم هذا إلى صقل الفن وإصابة المحز في كل ما يقولون.[٢] وأخيرا يختتم الجرجاني هذه القوائم بقوله : " وقد أتينا على ما حضرنا من هذا الكتاب، ونُبْنا عنك في جمعه واستحضاره ولقْطه، وتصفّح الدواوين، ولقاءِ العلماء فيه؛ وبيّضْنا أوراقاً لما لعلّه شذّ عنا من غريبِه؛ وما عسانا نظفرُ على مرور الأوقات به، وما نأبى أن يكون عندك، أو عند أحدٍ من أصحابك فيه زيادات لم نعثر بها، أو لطائف لم نفطِن إليها، إن كنتَ على ثقةٍ من عِلمِك، وبصيرة بما عندك، وعرفْت من طُرق السّرَق، ووجوه النقل ما يسوغ فيه حُكمُك، وتعدَّل فيه شهادتك، فلا بأس أن تُلحِق به ما أصبته، وأن تضيف إليه ما وجدته، بعد أن تتجنّب الحيْف، وتتنكب الجور، وتعلم أن وراءك من النُقّاد من يعتبرُ عليك نقدَك، ومن لا يستسلم للعصبيّة استِسلامَك.

وأنا أعدل إلى ذكر ما رأيتُك تُنكرُ من معانيه وألفاظه، وتَعيبُ من مذاهبه وأغراضه، وتُحيلُ في ذلك الإنكار على حجة أو شُبهة، وتعتمِدُ فيما تعينه على بيّنة أو تهمة، إذا كان ما قدّمتَ حكايته عنك، وما عددتَه من مطاعنك، وأثبتّه من الأبيات التي استَسقَطتها، ومِلتَ على هذا الرجل لأجلها من باب ما يُمتحن بالطبع

---

(١) الوساطة: ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

(٢) ينظر: القاضي الجرجاني الشاعر الناقد– د/ علي محمد طلب– ص ٦٧. (مرجع سابق).

لا بالفِكر، ومن القِسم الذي لاحظ فيه للمحاجّة، ولا طريق له إلى المحاكمة، وإنما أقصى ما عند عائبه " [١].

والقاضي فيما ذكرته من نصوص حاول أن يضع قاعدة في الحكم على السرقة؛ بها يصل إلى العدل والإنصاف عند الحكم؛ فآثر أن يواجه بين النصين، ولا يبت في الحكم بالسرقة؛ اغتناما لفضيلة الصدق؛ وسلامة من اقتحام التهور. ودعا غيره كذلك إلى أن ينهج نهجه، ويعمل فكره، ويحسن النظر، ويتحرز من الإقدام قبل التبين، ومن الحكم إلا بعد الثقة، وأن يرتاض صناعة النقد بريئا من الهوى والجور والتحامل، وخوفه العاقبة بأن وراءه نقده من ينقده ، ويحصي له صوابه، ويعد عليه خطأه .[٢]

وبذا ينتهي الدفاع عن المتنبي. وهو كما نرى أشبه بالدفاع القضائي منه بالنقد وقوامه، كما لوحظ قياس الأشباه والنظائر، أو الاعتماد على المقايسة: فإن يكن المتنبي قد قال شعرا رديئا؛ فقد قال مثله سيد المطبوعين وسيد أهل الصنعة، وإن يكن قد اتهم بفساد العقيدة؛ فقد بلغ في ذلك الجاهليون وكعب بن زهير وابن الزعبرى وأبو نواس ما لم يبلغ إلى مثله أبو الطيب. وقد كانت المقايسة هي المبدأ الكبير في نقد القاضي الجرجاني؛ فالناقد الذي يتحرى الإنصاف قبل أن يفرد عيوب شاعر أو حسناته بالتمييز؛ عليه أن يقيسه على ما كان في تاريخ الشعر والشعراء فلا يستهجن خطأه في اللفظ؛ لأنه قلما تجد شاعرا سلم من هذا الخطأ ولا يستنكر خطأه في المعنى؛ فكم عدد العلماء من صنوف هذا الخطأ في شعر

---

(١) الوساطة: ص ٤١٠، ٤١١.

(٢) ينظر: السرقات الشعرية بين الآمدي والجرجاني في ضوء النقد الأدبي القديم والحديث – د/ عبد اللطيف محمد السيد– ص١٠٣– الطبعة الأولى ١٩٩٥م؛ ونظرية الذوق في النقد الأدبي عند العرب من القرن الرابع الهجري حتى القرن السابع الهجري: ماهيته ومهمته – – وليد سليم ربايعة – ص ١٧٨،١٧٩– ماجستير – مخطوط في كلية الآداب بجامعة اليرموك – الأردن– ١٩٩٥م.

الأقدمين، ولا يسقطه بسبب التفاوت في شعره، ولينظر إلى أكابر الشعراء مثل أبي نواس وأبي تمام، وليحكم هل خلا شعرهم من تفاوت .[١]

ومما هو جدير بالذكر أن هذه المقايسة لا تعني قبول الخطأ، وإنما يراد منها التوصل إلى الإقرار بأن ذلك الخطأ ظاهرة مشتركة موجودة في كل العصور وعند كل الشعراء ؛ يقول القاضي في تقرير ذلك : " ولسنا نذهب بما نذكره في هذا الباب مذهب الاحتجاج والتحسين، ولا نقصد به قصد العُذْر والتسويغ؛ وإنما نقول: إنه عيب مشترك، وذنب مقتَسَم، فإن احتمل فللكل، وإن رُدّ فعلى الجميع، وإنما حظ أبي الطيب فيه حظ واحد من عرض الشعراء، وموقعه منه موقع رجل من المحدثين "[٢].

ونقده بطريقة الأشباه والنظائر إنما كان يتم في إطار منهج تاريخي ؛ ذلك أن معظم من اعتذر بهم القاضي عن المتنبي كانوا شعراء متقدمين ، أخذ عليهم ما أخذ على أبي الطيب، ومع ذلك ظلوا محتفظين بكيانهم ، ولم يقلل ذلك من شأنهم ، أو ينقص من مجدهم الأدبي .

وقد عقد القاضي كثيرا من مقارناته بين لغة الأدب عند القدماء والمحدثين، وقال بحتمية التطور، وضرورة خضوع الإنسان لظروف العصر والبيئة .[٣]

والشعر بعد غير الدين، وإن تكن للمتنبي مخارج أو ابتداءات رديئة فله الجيدة ، ومن الواجب أن نعمل المقاصة بين النوعين .

---

(١) ينظر : الوساطة / ٤ : ١٥ ، ٥٥ : ٨١ ؛ وتاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر) – د / إحسان عباس – ص ٣١٧ (مرجع سابق) .

(٢) الوساطة : ص ٤٢٨ .

(٣) ينظر : النظرية النقدية عند العرب حتى نهاية القرن الرابع الهجري – د / هند حسين طه – ص: ٣١٥ – دار الرشيد للنشر /منشورات وزارة الإعلام والثقافة بالعراق – ١٩٨١م – (سلسلة دراسات ٢٨٣).

وأما السرقات، فالجرجاني بعد أن بسط فيها كثيرا من المبادئ السليمة لم يأخذ بها، بل اكتفي بأن استبعد اللفظ، ثم راح يجمع كل ما قيل مشابها لمعاني الشاعر، سواء في ذلك الشعر والنثر دون أن يدل على أخذ أو يرفض دعوى في هذا السبيل، حتى جاء هذا الجزء الخاص بالسرقات خاليا من كل درس أو تحقيق أو تطبيق للمبادئ، وإن يكن لصاحبه فيه فضل، فهو فضل الجمع لا أكثر ولا أقل.(١)

= **وبعد** :

فلعل ما تم عرضه آنفا يعطي صورة موجزة عن أثر وظيفة القضاء فيما قام به القاضي الجرجاني من تفنيد لدعاوى خصوم المتنبي ورده عليها، بما يُوهِنُ تلك الدعاوى ويُضعفها، ويحفظ لأبي الطيب مكانته الشعرية التي تليق به . وقد اتضح من خلال ذلك أن القاضي لم يتعصب لأبي الطيب، وإنما تحلى بصفات " العلماء التي تتميز بالتواضع والحذر والنزاهة وعدم التحيز والعدل، وتلك صفات تعظم بها قيمة كل نقد صحيح "(٢).

وقد أبانت نصوص القاضي الممتزجة بروح القضاء موقفه مما ينكره خصوم المتنبي عليه من أخطاء في المعاني والألفاظ والأساليب وفي مذاهب الشعر وأغراضه،.... موقف الناقد المعتدل، الذي يبحث ويتأنى، ويدقق ويعرض، وينصف الشاعر من خصومه وأنصاره على السواء .

كما أبانت عن موقف الجرجاني من السرقات الشعرية التي رمى بها الخصوم الحاقدون أبا الطيب ، ذلكم الموقف الجميل؛ الذي برهن من خلاله على أنها لا تغض من شعر المحدثين؛ لسبق المتقدمين إلى المعاني؛ ولكثرة ما تتوارد

---

(١) ينظر: النقد المنهجي عند العرب : ص ٢٩٥ .

(٢) النقد المنهجي عند العرب ٣٠٧.

خواطرهم مع خواطر السابقين؛ ولإخفائهم أمر السرقة بشتى الأساليب لزيادتهم عليهم في أحيان كثيرة؛ بما يأتون به من زيادة وتأكيد وتعريض وتصريح واحتجاج وتعليل.

ومن ثم فقد رأى وجوب الأناة في رمي شاعر بالسرقة؛ حتى لا يخرج الناقد عن مجال الإنصاف.(١)

وإذا كان القاضي قد وضع بعض الأسس التي قاس بها الشاعر، فليس معنى ذلك أنه يتعصب له أو يندفع للذود عنه من غير علم وروية، لأن المتنبي لم ينفرد عن غيره كل الانفراد؛ فما يصيب غيره يصل إليه، وما يطبق على غيره يسري عليه. ولكن هل وفق القاضي في دفاعه؟ وهل وضع المتنبي حيث ينبغي أن يوضع؟

ولعل ما سبق يوضح ذلك، وإن كانت المقايسة قد شغلته عن تحديد مكانة أبي الطيب؛ لأنه سعى قبل كل شيء إلى أن يدفع عنه التهم ويبرئ ساحته من العيوب التي وُسِمَ بها ، وقد وفق في ذلك كل التوفيق ووضع الحسنات إلى جانب السيئات وحاول أن تذهب الأولى ما لحق بالشاعر من نقد منحرف وخصومة فيها لدد عظيم.

ويرى الأستاذ طه إبراهيم(٢) وتابعه في ذلك بعض النقاد المحدثين أن القاضي لم يستطع أن يحدد مكانة المتنبي كما حدد الآمدي مكانة أبي تمام والبحتري ، كما أنه لم يحدد موقفه ونهجه بين الشعراء.

---

(١) ينظر: الفكر النقدي والأدبي في القرن الرابع الهجري- د/ محمد عبد المنعم خفاجي- ص٨٤ – الناشر: رابطة الأدب الحديث- ٢٠١٠م.

(٢) ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري – الأستاذ طه أحمد إبراهيم : ص ٢٢٣- ط الفيصلية ٢٠٠٤م؛ والقاضي الجرجاني – د/ أحمد بدوي : ص ٩٣ (مرجع سابق).

وهذا صحيح؛ لو أن القاضي سعى إلى تحقيق تلك الغاية. ولكنه كما ذكر كثيرا في كتابه يريد أن ينصف الشاعر ويدفع عنه التهم، ويحول بينه وبين خصومه الذين حادوا عن الطريق وتنكروا للحق والصواب .

رابعاً : الحُكْم :

إن السؤال: هل نجح القاضي في وساطته في الدفاع عن المتنبي في هذه الحال؟ لا يقوم على أساس صحيح؛ لأن النجاح لدى صاحب السؤال هو أن ينتهي الناقد إلى حكم يصدره منتصرا لأنصار المتنبي دون خصومه، ولم يكن القاضي كما تفصح الوساطة برمتها يرمى إلى شيء من هذا القبيل .

ومن الإنصاف أن نؤكد على أن القاضى الجرجاني كان يحاول كذلك التخلص من الحكم، وهو لا يمل من تكرار القول بأنه لا يريد أن يكون حكما بين خصوم الشاعر وأنصاره، بل إنه في حالات كثيرة كان يسعى إلى أن يكون ناقداً جديداً يقوم بمهام الوسيط، بعيدا عن شبهة الحكم وفساد نتائجه فيما يتعلق بالشعر، فالقيام بدور الوسيط وراء اهتمامه بالاختيار، وهو حين يختار من شعر الشاعر لا يجمع كل ما يصادفه، إنه على وعى بدور الناقد يسعى إلى ما يراه صالحا لأن يقدم؛ ومن هنا كان الحذف والطرح والإهمال في اختياره من شعر المتنبي .

وليس معنى طرحه لفكرة الحكم أنه ممن يقبلون الشعر جملة دون تمييز، وهو في أكثر من موضع في كتابه يؤكد على فكرة التفاوت في الشعر، ويردها إلى طبيعته، ويسلم لذلك لمن يصف بعض الشعر بالضعف، والقيام بدور الوسيط وراء اهتمامه في صبر بالغ بكشف وإضاءة عدد كبير من أبيات الشعر وانتقاد عدد كبير آخر من القراءات الرديئة، وهو في ذلك يفضل التفسير على الحكم. فهو يبحث للناقد عن دور يتمثل في إضاءة العمل الشعري للقارىء ويفتح له من أبوابه ما عساه يكون قد أغلق لسبب أو لآخر؛ نقرأ له في الوساطة قوله :

" إنما وقفت موقف الحاكم المسدد، وقد صرت خصما مجادلا، وشرعت شروع القاضى ، ثم أراك حربا منازعا، فإن خطر ذلك ببالك، وحدثتك به نفسك فأشعرها الثقة بصدق، وقرر عندها إنصافي وعدلي، واعلم أنى رسول مبلغ، وسامع مؤد وأنى كما أناظرك أناظر عنك، وكما أخاصمك أخاصم لك "(١) .

من هنا فالمعيار والحكم يقفان حجر عثرة أمام هذا الدور الذي أراده القاضي للناقد، وهو دور يتعدى دور الحكم الذى لابد أن تنتهى حكومته ببرىء ومتهم، ومجيد ورديء.

وهذا ما قد يشعر به قارىء الوساطة من خلال ما عبر عنه القاضي الجرجاني– في النص السابق – بعبارات وصف بها الدور الجديد للناقد من مثل: الرسول المبلغ، والسامع المؤدي، الذى لا ينبغى لك أن تنتظر منه حكما فى كل حال، لا يحكم على خصمك بالخطأ، كما لا يبعدك عن الصواب. وفي هذا السياق يردد حدىثا عن حسن التبليغ وحسن التأدية وتقريب العبارة وجمع المتفرق والاختيار .

إن حصر دور الناقد في تطبيق القواعد يسلم إلى وظيفة محددة هي الحكم، وهي وظيفة أنكرها القاضي الجرجاني ، وهناك إشارة إلى أن الناقد يؤدى عملا طيبا إذا هو توقف عند حد الاختيار؛ يقول في أبيات اختارها لأبي الطيب ولابن المعذل : " وأنت إذا قست أبيات أبى الطيب على قصرها وقابلت اللفظ باللفظ والمعنى بالمعنى، وكنت من أهل البصر، وكان لك حظ في النقد؛ تبينت الفاضل من المفضول. فأما أنا فأكره أن أبت حكما أو أفصل قضاء، أو أدخل بين هذين الفاضلين وكلاهما محسن مصيب"(٢)

(١) الوساطة : ص ١٧٨ .
(٢) الوساطة : ص ١٢٢ .

كأنه يريد أن يقول: إن فهم الشعر الجيد لا يتقدم به البحث عن الجيد والردىء، ولا تفيد فيه الموازنة والمفاضلة.

ونقرأ له في إحساسه العميق بخطورة الحكم: « وإنما أجسر في الوقت بعد الوقت فأقدم على هذا الحكم؛ انقيادا للظن، واستنامة إلى ما يغلب على النفس. فأما اليقين الثقة، والعلم والإحاطة فمعاذ الله أن أدعيه، ولو ادعيته لوجب ألا تقبله " [١].

وهذا النص كما يطلعك على ناقد يرى في الحكم تجاسرا وجرأة لا يستحبان، يطلعك على ضعف الحكم وسقوطه إذا قام على الظن، وإذا قام على ما يراه الناقد في نفسه هو، لا ما في الشعر، كما يطلعك على نقطة الضعف- إن صح التعبير- في مثل هذا الحكم الذي يدعيه صاحبه، وهي العلم والإحاطة. وكان حديث القاضي في سياق أخطر ما عرفه النقد العربي القديم من أحكام ونعنى: الحكم بالسرق، وكان الحكم بالسرق التطور الطبيعي لنقد آمن بالحكم وانتهى إلى المعيار، كما آمن بفكرة الجيد والردىء؛ فانحصر دور الناقد في التمييز بينهما وكفى .[٢]

فهو لا يريد أن يصدر آراءه النقدية وأحكامه إلا في ضوء جو تكاملي يعي ملابسات القضية من جميع أطرافها، فلا يقدم على الحكم إلا بعد التثبت وجمع القرائن الدالة عليه؛ لذا فهو يخاطب خصم المتنبي بقوله: " وعجلت بالحكم قبل استيفاء الحجة وأبرمت القضاء قبل امتحان الشهادة ". وهذه مطالبة قاض متأن، يوصى بسماع الحجة، وأقوال الشهود؛ حتى يبني حكمه على أساس صحيح يحقق العدالة النقدية .

---

(١) الوساطة : ص ١٦٠ .

(٢) ينظر : تراثنا النقدي – د / السيد فضل : ص ١٠٥ : ١٠٧ – الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية (د . ت) .

وهذه المسئولية النقدية المتخذة من القضاء وسيلة في سبيل إطلاق الحكم النقدي العادل، هي التي تجعل الناقد يدعو كل طرف في القضية إلى أن يقر بالحق إذا بان له، سواء أكان هذا الحق له أو عليه، وأن يذعن للحجة إذا ظهرت سواء أكانت له أو عليه، مقررا بأن من أعظم قيم العدالة هو الاعتراف بالحق في حال كونه عليك لا لك؛ لأن في ذلك ارتقاء إلى رتبة عليا من رتب الدور النقدي المسئول.

يقول القاضي في هذا الصدد: " بل تتصرف على حكم العدل كيف صرفك، وتقف على رسمه كيف وقفك، فتنتصف تارة وتعتذر أخرى، وتجعل الإقرار بالحق عليك شاهدا لك إذا أنكرت، وتقيم الاستسلام للحجة – إذا قامت– محتجا عنك إذا خالفت، فإنه لا حال أشد استعطافا للقلوب المنحرفة، وأكثر استمالة للنفوس المشمئزة، من توقفك عند الشبهة إذا عرضت، واسترسالك للحجة إذا قهرت، والحكم على نفسك إذا تحققت الدعوى عليها".(١)

ومن ثم فإنه يمكن استنباط رأي القاضي في شعر أبي الطيب من قوله : " وليس الحكم بين القدماء والمولدين من التوسط بين المحدث والمُحدَث بسبيل؛ كما لا نسب بينه وبين تفضيل قديم على قديم، وإنما يستعتِب لك هذه المخاطبة مَنْ وافقك على فضل أبي تمام وحزبه، وسلّم محل مسلم ومنْ بعده، فتجعل هؤلاء شهودك وحججك، وتقيم شعرهم حكماً بينه وبينك؛ فإنك لا تدّعي لأبي الطيب طريقةَ بشار وأبي نواس، ولا منهاج أشجع والخُرَيمي، ولو ادّعيته فإنما كنتَ تخادع نفسك، أو تُباهِت عقلك، وإنما أنت أحد رجلين: إما أن تدّعي له الصنعة المحضة فتُلحِقه بأبي تمام وتجعله من حِزْبه، أو تدّعي له فيه شركاً وفي الطبع حظّاً، فإن مِلت به نحو الصنعة فضْلَ ميْل صيّرته في جنَبَةِ مسلم، وإن وفّرت

(١) الوساطة: ص٢،٣؛ وينظر: المسئولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني– د/عبد الله با نقيب: ٤٨٩ (مرجع سابق).

قسطه من الطبع عدلت به قليلاً نحو البحتري. وأنا أرى لك إذا كنت متوخّياً للعدل، مؤثراً للإنصاف أن تقسّم شعره؛ فتجعله في الصدر الأول تابعاً لأبي تمام، وفيما بعده واسطة بينه وبين مسلم. "[١] .

وسواء سلمنا بهذا أم لم نسلم به، فالنص السابق يقودنا إلى نتيجة مهمة تمثل رأي القاضي في شعر أبي الطيب، وهي أن شعره يعد خلاصة لبعض الاتجاهات الشعرية السابقة عليه، كاتجاه مسلم وأبي تمام والبحتري. أو بالأحرى هو عصارة فنية لهذه الاتجاهات، مضفيا عليها من حسه وشعوره شيئا ليس بالقليل. وعلى هذا فهو مزيج فني رائع لمذهبي أهل الطبع والصنعة من فحول المحدثين، ولكن بدرجات غير متساوية. ففيه من مذهب أهل الصنعة، أكثر مما فيه من مذهب أهل الطبع.[٢]

(١) الوساطة: ص ٤٩،٥٠؛ وينظر: أسس النقد الأدبي عند العرب – د/ أحمد أحمد بدوي: ص ٥٥٧– نهضة مصر للطباعة والنشر–الطبعة السادسة ٢٠٠٤م.

(٢) ينظر: الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم – عثمان موافي :ص ١١٦، ١١٧(مرجع سابق).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد السادات ، وعلى آله وصحبه عدد ما مضى وما هو آت . ثم أما بعد : فقد اتضح لنا من الاستعراض العام لما قام به القاضي الجرجاني من استثمار لمعرفته بالقضاء في وساطته بين المتنبي وخصومه كيف كان الجرجاني يقف دائما موقف القاضي المنصف النزيه الذي لا يميل مع الهوى – إعجابا أو عزوفا–، وإنما كان يحاول أن يبحث عن الحقيقة بقدر ما تسعفه إمكاناته النقدية، فكان يصيبها حينا ويخطئها حينا، ولكنه في كل الأحوال كان يتمتع بروح الناقد المحايد النزيه؛ ولذلك اكتسب كتابه قيمة كبرى.

– أظهرت الدراسة أن القاضي الجرجاني كان مبدعا في أسلوبه، وطريقة التعبير، ويأتي في مقدمة ذلك عبارات القضاء التي شاع استخدامها وتوظيفها في الكتاب.

– فكرة الوسطية التي بُنِيَ عليها دفاعُ القاضي الجرجاني عن المتنبي لها مستندها العلمي؛ ففي علم مقاصد الشريعة الإسلامية جاءت وسطا بين مدرستي الظاهرية (ابن حزم) والباطنية (الغلو في التأويل)، نراها في مناهج الأصوليين عند تعارض الأدلة؛ فيقدمون إمكانية جمع الأدلة على إلغائها عند انعدام الترجيح بينها، نجدها أيضا عند المناطقة من خلال الحد الوسط الذي يجمع بين القضيتين.
– إن إيمان القاضي الجرجاني بالوساطة كفكرة دفعه لتحري الصدق والإنصاف؛ نلمس ذلك في عاطفته القوية الممزوجة بالتواضع والأمانة في طرحه للمسائل ومناقشتها؛ لأن الإيمان بالفكرة يجعل صاحبها يتفاعل معها. هذا ما لمسته الدراسة في شخصية هذا القاضي العادل .

– كان للمنهج القضائي الذي وظفه القاضي الجرجاني كثيرا في وساطته أثره الواضح في التفكير النقدي عند القاضي القائم على الناحية الموضوعية

المستندة إلى المبادئ والقواعد المنظمة التي حدَت من طغيان الذوق الشخصي؛ بما ظهر من خلاله عمق نظراته النقدية؛ اعتمادا على التحليل، والإكثار من الشواهد وتنويعها، والمقارنة واستنباط الخصائص من النصوص؛ فظهر في وساطته العادلة والمنصفة أُسُسٌ للنقد الموضوعي التي تمثلت في اجتناب التشدد في الأحكام النقدية، والابتعاد عن التحامل على الشاعر أو المبدع لأسباب خارجة عن مادة موضوع النقد، وكذا التفصيل عند الحكم بالخطأ أو الضعف على المبدع شاعراً كان أو ناثراً ؛ لأن الأحكام المجملة لا موضوعية فيها .

وهو بهذا يقر صراحة – شأنه شأن الآمدي – بأهمية الذوق المثقف معيارا للحكم النقدي.

– بان من خلال الدراسة أن القاضي الجرجاني قد وضع منهجا للقارئ المتلقي لوساطته يسير عليه؛ فيطلب منه ألا يتعجل في إصدار الحكم، وأن يواجه النص بقصد كشف مواطن الجمال فيه، وأكثر ما يطالبه به هو العدل في حكمه، وابتعاده عن الأفكار والأحكام المسبقة؛ حتى يأتي حكمه معللا قادرا على كشف السرقات الشعرية – إن وجدت –؛ ومن ثم فهو يناشد هذا المتلقي ضرورة توخي الحذر في التسرع في الحكم عليه عندما يراه يقف في صف الشعراء المحدثين، وإنما ينبغي عليه أن يتثبت ويكون منصفاً في الحكم عليه .

وهذا ما عبرت عنه وأبرزته عبارات القضاء التي استخدمها في معالجة هذا الجانب من النقد في وساطته، والتي عكست بوضوح تأثره بوظيفة القضاء، وأن القاضي يجب عليه ألا يميل مع طرف على حساب الطرف الآخر. وهذه هي روح العدالة التي صرح أنه سوف يلتزم بها في وساطته .

– وأخيراً : فإن القاضي الجرجاني قد توسط في قضية أبي الطيب المتنبي متسلحا بمبادئ الشريعة؛ فقد تعامل معها على نحو ما يتعامل به مع باقي القضايا

والمشاكل التي تعرض عليه بوصفه قاضيا؛ مما يضمن للناس حقوقهم، ويحمي ممتلكاتهم من مظاهر الحيف والجور.

هذا والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله – تبارك وتعالى – على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه في كل لمحة ونفس عدد ما وسعه علم الله العظيم.(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

الباحث

فهرس المراجع والمصادر

- القرآن الكريم .
- آراء وقضايا نقدية من كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني – ياسين خروبي وعبد الحميد هيمة – بحث منشور في مجلة (الأثر) – العدد ٢٦ – سبتمبر ٢٠١٦ م .
- أبو الطيب المتنبي وأخباره – أبو منصور عبد الملك الثعالبي– مطبعة التوفيق الأدبية – الطبعة الثانية ١٣٤٣ هـ – ١٩٢٥م .
- اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري – د / أحمد مطلوب – مطابع دار العلم للملايين بيروت –الطبعة الأولى – ١٩٧٣ م .
- الإحكام في أصول الأحكام – علي بن محمد الآمدي – تحقيق : عبد الرزاق عفيف – دار ابن حزم – الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م .
- أساس البلاغة – جار الله محمود بن عمر الزمخشري– تحقيق/ محمد باسل عيون السود – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- أسس النقد الأدبي عند العرب – د / أحمد أحمد بدوي – دار نهضة مصر للطباعة ١٩٩٦ م .
- الأعلام – خير الدين الزركلي – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٣٨٩ هـ .
- البداية والنهاية – أبو الفداء الحافظ بن كثير– مكتبة المعارف بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٦٦م .
- البلاغة العربية تاريخها – مصادرها – مناهجها: د/ علي عشري زايد – الناشر مكتبة الآداب بالقاهرة – الطبعة التاسعة ٢٠١٥ م .

- تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري- الأستاذ طه أحمد إبراهيم – ط الفيصلية ٢٠٠٤م.
- تاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر) – د / إحسان عباس – دار الثقافة بيروت لبنان –الطبعة الرابعة ١٩٨٣ م .
- تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري- د / محمد زغلول سلام- الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية (د . ت) .
- تراثنا النقدي دراسة في كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني – د / السيد فضل – الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية – (د . ت) .
- التلقي في النقد العربي في النقد الرابع الهجري – مراد حسن فطوم – منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب – دمشق ٢٠١٣ م .
- التوظيف الدلالي في سياقات المجادلة القرآنية – خليل عبد المعطي عثمان – بحث منشور في مجلة آداب البصرة – العدد ٦٨ – ٢٠١٤ م .
- الجدل النقدي والفقهي في وساطة القاضي الجرجاني- د/ الحسين اخليفة – المملكة المغربية (بدون ط . ت) .
- الخصومة بين القدماء والمحدثين في النقد العربي القديم تاريخها ومصادرها – عثمان موافي – دار المعرفة الجامعية – الطبعة الثالثة – ٢٠٠٠م .
- ديوان عنترة بن شداد – مطبعة الآداب لصاحبها أمين الخوري- بيروت- الطبعة الرابعة ١٨٩٣م.
- ديوان المتنبي- أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي- دار بيروت للطباعة والنشر – ١٩٨٣م .

- ذوق الناقد وأثره في الحكم النقدي – عبد الفتاح أبو مدين – بحث منشور في مجلة علامات في النقد الأدبي – النادي الأدبي الثقافي في جدة المملكة العربية السعودية – المجلد الأول – الجزء الأول –١٩٩١م.
- الرسالة – محمد بن إدريس الشافعي – تحقيق : عبد الفتاح بن ظافر كبارة – دار النفائس بيروت لبنان – الطبعة الأولى ١٩٩٩م .
- السرقات الشعرية بين الآمدي والجرجاني في ضوء النقد الأدبي القديم والحديث – د / عبد اللطيف محمد السيد الحديدي –الطبعة الأولى – ١٩٩٥ م.
- الشعر والشعراء – ابن قتيبة – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر– دار الحديث القاهرة–(د.ت) .
- الصورة الشعرية معيارا جماليا في التطبيق النقدي عند القاضي الجرجاني من خلال كتابه الوساطة بين المتنبي وخصومه – أ / شهيرة بربـاري – بحث منشور في مجلة المخبر – العدد الحادي عشر – ٢٠١٥ م.
- طبقات الشافعية الكبرى – تاج الدين عبد الوهاب السبكي – تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو – مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.
- الفصل بين الدين والشعر في التراث النقدي عند العرب – كامل يوسف عتوم – بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها – المجلد الثالث – العدد الثاني – ٢٠٠٧ م .
- الفكر النقدي والأدبي في القرن الرابع الهجري – الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي – الناشر رابطة الأدب الحديث ٢٠١٠ م .
- في النقد الأدبي – د/ شوقي ضيف – دار المعارف الطبعة التاسعة (د.ت).
- القاضي الجرجاني– د/أحمد أحمد بدوي– دار المعارف– الطبعة الثانية– (د.ت).

- القاضي الجرجاني الأديب الناقد – د / محمود السمرة – المكتب التجاري بيروت – الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .
- القاضي الجرجاني : الشاعر الناقد – د / علي محمد طلب – بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط – العدد الخامس – ١٩٨٥ م .
- القاضي الجرجاني والنقد الأدبي– د / عبده قلقيلة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٢ ، وطبعة ١٩٩١م .
- القضاء ونظامه في الكتاب والسنة – د / عبد الرحمن إبراهيم عبد العزيز– جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٩٨٩م .
- لسان العرب – ابن منظور : مادة (قضى) – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٩٦٩م .
- لغة الشعر ومقومات الشعرية عند القاضي الجرجاني من خلال كتابه الوساطة بين المتنبي وخصومه – أ / شهيرة بربارى – بحث منشور في مجلة علوم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب واللغات – جامعة الوادي الجزائر – العدد السادس – ٢٠١٤ م.
- المسئولية النقدية في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني – د / عبد الله بن عبد الرحمن با نقيب – بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق – العدد (٣٠) – المجلد الأول – سنة ٢٠١٠م .
- المستصفى من علم الأصول – أبو حامد أحمد بن محمد الغزالي – تحقيق حمزة بن زهير حافظ – دار الفكر لبنان (ط . ت) .
- معجم الأدباء – ياقوت الحموي – دار الكتب المصرية – الطبعة الثانية ١٣٤٨هـ ، ومطبعة دار المأمون / القاهرة .

- معجم لغة الفقهاء – محمد رواس قلعه جي ، وحامد صادق قتيبي ، وقطب مصطفى سائر– دار النفائس بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – الطبعة الرابعة – ٢٠٠٤م– مكتبة الشروق الدولية.
- مقاييس اللغة – ابن فارس– تحقيق / عبد السلام هارون – دار الفكر بيروت – الطبعة الثانية – ١٩٦٩م .
- المنطق الصوري أسسه ومباحثه – علي عبد المعطي ومحمد محمد قاسم – دار المعرفة الجامعية – مصر– ١٩٨٥م.
- منهج القاضي الجرجاني في الدفاع عن المتنبي – علي زائري ونـد – بحث منشور في مجلة" دراسات في اللغة العربية وآدابها " – الجامعة الأردنية – العدد الثالث – ٢٠١٠ م .
- النظرية النقدية عند العرب حتى نهاية القرن الرابع الهجري – د / هند حسين طه – دار الرشيد للنشر – منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨١ م (سلسلة دراسات ٢٨٣) .
- النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري (وساطة الجرجاني نموذجا)محمد صبحي المعمار – ثقافة حلب – ٢٠٠٩ م .
- النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في اللغة والأدب – د / محمد مندور– نهضة مصر للطباعة والنشر ٢٠٠٤ م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه – القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي – المكتبة العصرية صيدا – بيروت – الطبعة الأولى – ٢٠٠٦ م .

- الوسطية في النقد العربي القديم حتى نهاية القرن الخامس الهجري نحو تأصيل المصطلح النقدي – وميض مطر حمد – بحث منشور في مجلة " الأستاذ " – العدد ٢٠٠ – ٢٠١٢ م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – أبو العباس أحمد بن خلكان – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مكتبة النهضة القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٤٨ م .
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر– أبو منصور عبد الملك الثعالبي– تحقيق مفيد قميحة – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	**مقدمة البحث**	٥٧١٠
٢	**تمهيد** : شخصية القاضي الجرجاني الوسطية وأثرها في نقده	٥٧١٣
٣	**المبحث الأول** : شيوع المصطلح القضائي في مقدمة الوساطة(الدلالة والتوظيف).	٥٧٢٠
٤	**المبحث الثاني** : روح القضاء وأثرها في ترسيخ مبدأ " العدالة النقدية " في الوساطة	٥٧٢٨
٥	**المبحث الثالث** : روح القضاء وأثرها في إجراءات الوساطة النقدية عند القاضي الجرجاني	٥٧٣٩
٦	**الخاتمة**	٥٧٧١
٧	**فهرس المصادر والمراجع**	٥٧٧٤
٨	**فهرس الموضوعات**	٥٧٨٠